جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة :علوم الإقتصادية

التخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطالبة : كريمة مقراني

بعنوان:

دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية

دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاستاذة / محسن عواطف	(أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة قاصدي مرباح– ورقلة) رئيسا
الاستاذة / بوخلالة سهام	(أستاذ محاضر قسم "ب" جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) مشرفا
الاستاذ / بن ساسي عبد الحفيظ	(أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة قاصدي مرباح– ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2019 / 2020

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ما ستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم الإقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطالبة: كريمة مقراني

بعنوان:

دور تحليل القوائم المالية في منح الائتمان في البنوك التجارية

دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاستاذ / محسن عواطف	(أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة قاصدي مرباح– ورقلة) رئيسا
الاستاذة / بوخلالة سهام	(أستاذ محاضر قسم "ب" جامعة قاصدي مرباح– ورقلة) مشرفا
الاستاذ / بن ساسي عبد الحفيظ	(أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2019 / 2020

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم افضل التسليم

الى من كلمه الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار ارجوا من الله ان يمد في عمرك لترى ثمرا قدحان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوما اهتدي بها اليوم وغدا والى الابد الى والدي العزيز ، إلى ملاكي في الحياة الى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى الحبيبة امي،

الى من بهم ارى نور الحياة إخوتي وأخواتي إلى كل من عائلة مقراني وطويل إلى من كانوا رمزا للوفاء والسعادة

إلى أختي الكبرى مباركة على دعمها و وقوفها معي طيلة كامل مشواري الدراسي و خصوصا في مذكرتي

الى اخي العزيز الذي دعمني و ساندني و مشجعي و حبيب قلبي و مهجة عيني و بسمة قلبي و عائلتي محمد المهدي

والى كل اساتذتي الكرام وبالأخص الأستاذة بوخلالة سهام وكل شخص دعمني من موظفي المديرية الولائية للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية

وشكرا

كـــريمة

الشكر

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه العظيم سلطانه ولله

الحمد أولا وأخرا فه لما كان قيد النعم شكرها ومن

لم يشكر الله لا يشكر الناس بعد فضل الله عز وجل يقتضي

الواجب من باب الاعتراف بالجميل أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء

الخالص بكل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل

وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة " بوخلالة سهام " صاحبة العطاء

التي لم تدخر

جهدا في ذلك فجزاها الله عنا كل خير كما لا ننسى المساعدات

التي قدمت لنا من طرف وكالات البنوك الجزائرية العاملة بورقلة

على تعاونهم واستقبالهم وخاصة مديري البنوك SGA،BNA

BDL ،GBA على تعاونهم واستقبالها الرحب وكذا كل موظفي

مصلحة القروض بالبنك الوطني الجزائري وشكرا للأساتذة

المحكمين على تعاونهم معي

شكر ممزوج بالدعاء و الإستغفار لكل عائلتي و خصوصا أختي

صباحة وكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد

3DLAT.COM

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير تحليل القوائم المالية على اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية في الجزائر، ومن اجل تحقيق هذا الهدف تم توزيع 78 استمارة استبيان على عينة مكونة من وظفي الائتمان و مديري وكالات البنوك التجارية العاملة على مستوى ولاية ورقلة، استرجع منها 67 استمارة، حيث تم استخدام عددا من الأساليب الإحصائية ومعالجتها ببرنامج **spss 20.0** لمعرفة النتائج المتوصل إليها واختبار فرضيات البحث التي تم وضعها؛

و خلصت إلى أن :

البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تعتمد على تحليل القوائم المالية في عملية منح الائتمان، وذلك بالاعتماد على طريقة التحليل بالنسب المالية، و انه يؤثر في قرار منح الائتمان كما توصلت الى انه لا يوجد اختلاف في تأثير تحليل القوائم المالية على اتخاذ قرار منح الائتمان بين البنوك العامة والبنوك الخاصة العاملة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : بنوك، قرار منح الائتمان، قوائم مالية، تحليل مالي.

Résumé:

*Cette étude visait à mettre en exergue l'impact de l'analyse financière sur la décision d 'octroi de crédit au niveau des banques commerciales algériennes,. Afin de réaliser les objectifs de l'étude, un questionnaire a été distribué à un échantillon composé de 78 individus parmi les employés du service crédit et les directeurs des banques commerciales activant au niveau de Ouargla. 67 questionnaires ont été récupérés, nous avons employé un ensemble de procédés statistiques que nous avons traité via le programme **SPSS v 20.0** afin de parvenir aux résultats obtenus et du fait tester les hypothèses suggérées de l'étude.*

L'étude conclu :

*Les banques commercial algériennes objet de l'étude s'appuient sur l'analyse financière dans l'octroi de crédit et ce en adoptant le procédé de l'analyse des parts financière et qu'elle a conclu également qu'il n'a pas de différence d'impact de l'analyse financière sur la prise de décision d'*octroi *de crédit entre les banques publiques et les banques privées activant an Algérie*

Mots-clés: *; Banques, analyse financière, décision d 'octroi de crédit sécurité)*

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية وقائمة الملاحق	VIII
المقدمة	ب
الفصل الأول : مدخل نظري حول تحليل القوائم المالية و منح الائتمان في البنوك التجارية	
المبحث الأول : أهمية تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية	**03**
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	**16**
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : الطريقة و الدوات المتبعة في الدراسة الميدانية	**27**
المبحث الثاني : نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	**33**
الخاتمة	**41**
المصادر والمراجع	**44**
الملاحق	**49**
الفهرس	**62**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	عينة الدراسة و عدد الاستمارات الموزعة و المسترجعة	28
2-2	توزيع أفراد العينة حسب العمر	28
3-2	توزيع عينة الدراسة حسب مستوى التعليم	29
4-2	توزيع عينة حسب الأقدمية	29
5-2	توزيع عينة حسب التخصص	30
6-2	توزيع عينة حسب نوع البنك	30
7-2	يوضح درجات الموافقة حسب مقياس ليكارت الخماسي(Likert Scale)	32
8-2	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة	32
9-2	يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الثاني لأداة الدراسة بإستخدام المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري، و إختبار t من جهة واحدة؛	33
10-2	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على المحور الرئيسي الثالث	35
11-2	يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (k-s)	36
12-2	اختبارT للعينة الواحدة للفرضية الرئيسية الثانية	37
13-2	اختبارT للعينة الواحدة للفرضية الرئيسية ا LKلثالث	38
14-2	اختبار فرق المتوسطين (ت)Independent Sampls T – test لمتغير نوع البنك	38

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	نموذج متغيرات الدراسة	31

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	استمارة أسماء المحكمين	49
02	استمارة الاستبيان	49

المقدمة

توطئة :

يعتبر تطور القطاع المصرفي مؤشرا حيويا على الوضع الاقتصادي لأي دولة في العالم و يتجلى دور البنوك في قطاع الأعمال بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة و متنوعة كثيرا تساعد في تنشيط العمليات الإقتصادية و المالية و التجارية، غير ان الدور الحقيقي للبنوك التجارية يقاس بمدى ادائها لوظيفتها الرئيسية المتمثلة في الوساطة المالية، أي قبول الودائع و منح الإئتمان و التي تحدد في إطار السياسة الإئتمانية للبنك .

فللقطاع المصرفي دورا كبيرا لا يمكن تجاهله في التطور الإقتصادي، ذلك أنه يعتبر أهم المداخل التي تمارس الدولة من خلالها سياستها الاقتصادية لا سيما في ظل الاقتصاديات التي ترتكز على التمويل المصرفي و التي تعرف باقتصاديات الاستدانة كالجزائر و التي تعتبر من الدول النامية ؛

يتزايد الاهتمام بتحليل القوائم المالية خلال العقود الماضية، خاصة في ظل اقتصاديات السوق و أسواق رأس المال و ظهور الشركات المتعددة الجنسيات و شركات المساهمة، و قد تعاظم ذلك الإهتمام في العقدين الأخيرين بعد ما شهدت تلك العقود العديد من الانهيارات و الأزمات المالية في بعض الشركات الكبرى، لذا أصبح التحليل المالي الأداة الأساسية يمكن من خلالها تقييم أداء الشركات و الحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي، و هو ما يحتاج على جميع الأصعدة إلى محليين ماليين أكفاء يستطيعون القيام بهذه المهمة ؛ فوجب عليهم حسن الاستخدام و الدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية و منه فإن الائتمان ما هو إلا نشاط إقتصادي غاية في الأهمية، له تأثيرات متشابكة الأبعاد على الاقتصاد الوطني و تعتبر قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية من القرارات المهمة و التي ترتكز على اساس المعلومات المتحصل عليها من الزبون طالب الائتمان، إذ تتعرض المؤسسات المصرفية إلى عدة أنواع من المخاطر المصرفية، و عليه وجب تبني طرق في الكشف عن تلك المخاطر، فموضوع قرار الائتمان من المواضيع المهمة و هي من اهم العمليات التي لها دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الوطني ؛

كما تزداد خطورة الائتمان الممنوح من طرف البنوك كون اغلبها مملوكة للمودعين و ليست للمساهمين في البنك، و من أجل التقليل من هذه المخاطر يجب على إدارة البنك استعمال وسائل لمراقبة عمليات منح الائتمان و كذا تحديد المصادر التي يمكن الاعتماد عليها للوصول في الاخير لإبداء الرأي حول القوائم المالية .

أ.طرح الإشكال :

يستند التحليل المالي على استعمال القوائم المالية التي تعتبر من أهم مصادر المعلومات حول طالبي الإئتمان، و تظهر هذه القوائم المركز المالي للمؤسسة في نقطة معينة من الزمن، بالإضافة إلى نتائج عملياتها خلال فترة زمنية سابقة، بحيث أنها تتيح لمستخدمي هذه القوائم الوقوف على مستقبل المؤسسة فيما يتعلق بالعائد على الإستثمارات و التوزيعات، و كذا المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية .

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة **الاشكالية الرئيسية** على النحو التالي :**"هل لتحليل القوائم المالية دور في اتخاذ قرار منح الإئتمان في البنوك التجارية العاملة بالجزائر ؟"**

وبناءا على الاشكالية الرئيسية فإنه تتفرع منها **الاسئلة الفرعية** نذكرها كمايلي:

1 -هل تستخدم البنوك التجارية العاملة بالجزائرمحل الدراسة تحليل القوائم المالية في عملية منح الائتمان ؟

2 -هل يؤثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر؟

3 - هل يختلف تأثير تحليل القوائم المالية على اتخاذ قرار منح الائتمان بين البنوك العامة والبنوك الخاصة العاملة في الجزائر ؟

ب. فرضيات الدراسة :

وعلى ضوء الاشكالية الرئيسية التي تم صياغتها والأسئلة الفرعية تم **طرح الفرضيات** التالية :

1. تستخدم البنوك التجارية العاملة بالجزائر محل الدراسة تحليل القوائم المالية في عملية منح الائتمان؛
2. يؤثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر؛
3. لا يوجد اختلاف في تأثير تحليل القوائم المالية على اتخاذ قرار منح الائتمان بين البنوك العامة والبنوك الخاصة العاملة في الجزائر .

ت. مبررات اختيار الموضوع :

هناك دوافع عديدة موضوعية لإختيارنا لهذا الموضوع أهمها:

1. بحكم التخصص فالموضوع له صلة بالتخصص (إقتصاد نقدي و بنكي)؛
2. الميول الشخصية للموضوع و البحث فيه و خدمة التخصص؛
3. محاولة التعرف على موضوع تحليل القوائم المالية و منح الائتمان وكيفية تعامل البنوك به؛
4. المساهمة في المكتبة الجامعية و المكاتب الاخرى للمساعدة في المواضيع المتعلقة بالموضوع المدروس.

ث. أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هاته الدراسة إلى:

1. التعرف على أهم أدوات التحليل المالي و خاصة النسب المالية منها التي تستخدمها البنوك التجارية؛
2. التعرف على أهمية تحليل القوائم المالية في منح الائتمان؛
3. التعرف على تقنيات التحليل المستعملة في البنوك الجزائرية لإتخاذ اقرار منح الإئتمان؛
4. التعرف على مدى إعتماد البنوك التجارية الجزائرية على تحليل القوائم المالية في منح الإئتمان .

ج .أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة كون ان القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية تفيد في تقييم المركز المالي الحالي و المستقبلي للزبون طالب الائتمان و تقييم ربحيته، و مدى قدرته على توليد التدفقات النقدية اللازمة لسداد مبلغ الائتمان، كما تحدد الخسائر المتوقعة في حالة توقف الزبون عن السداد، و ان تحليل القوائم المالية لها تأثير كبير على قرار منح الائتمان، لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور تحليل القوائم المالية في منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية.

ح.حدود الدراسة:

للوصول إلى إستنتاجات دقيقة والأقرب إلى الواقع،يجب تحديد أبعاد وحدود للدراسة وهي كما يلي :

- **الحدود المكانية** : بما أن الدراسة تمس البنوك التجارية الجزائرية ولتشخيص الدراسة اخترنا مجموعة من البنوك العمومية و الخاصة العاملة بولاية ورقلة؛
- **الحدود الزمنية** : تمت الدراسة في الفترة مابين **19-08-2020** إلى غاية **30-08-2020**.

خ. منهج البحث والأدوات المستخدمة :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للبحث، وهو ما يساهم في تشكيل خلفية علمية يمكن أن تفيد في إثراء الجوانب المختلفة للبحث، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج الإحصائي باستعمال برنامج الخدمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيةspss 20 أما أداة جمع البيانات التي اعتمدت في دراستنا هذه إلى جانب المقابلة فتمثلت في استمارة أسئلة موجهة لموظفي المؤسسة البنكية و مسؤوليها للإجابة عليها.

د . مرجعية الدراسة :

تم الاعتماد على نوعين من المصادر لجمع المعلومات هي:

- **جانب النظري:** ويشتمل على المؤلفات، المجلات والمذكرات ومداخلات الملتقيات؛
- **جانب التطبيقي :** ويشتمل على الاستبيان الموجه إلى موظفي المؤسسة البنكية و مسؤوليها.

ذ .صعوبات البحث :

يمكن القول أن أي بحث أكاديمي يواجه مشاكل و عراقيل و خاصة من حيث المراجع المتعلقة بالموضوع من أجل الإلمام بجميع جوانبه و كذا صعوبة الحصول على معلومات خلال الدراسة خاصة ضمن مجال البنوك و هذا بحجة السر المهني و هذا ما يتنافى و مبادئ الإفصاح و المصداقية ؛

1. صعوبة تطبيق الاستبيان نظرا للظروف التي تمر بها البلاد و الولاية من تفشي فيروس كورونا؛
2. الإمتناع على إجراء الدراسة الميدانية في بعض الوكالات البنكية؛
3. قلة عدد المستجوبين و هذا لأغلبية النساء العاملات في الوكالات البنكية و التي استفدن من قرار الحجر الصحي؛
4. تأخر في الرد على تحكيم الاستبيان و بعض الاستاذة لم يتم الرد من قبلهم.

ه. هيكل البحث :

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وقصد الالمام بجوانب الموضوع، وللإجابة على الاشكالية قمنا بالتقسيم البحث إلى فصلين مستهلا بمقدمة ومنتهية بالخاتمة، يتمثل الفصل الأول في الجانب النظري والفصل الثاني في الجانب التطبيقي متمثلا فيما يلي :

الفصل الأول : مدخل نظري حول تحليل القوائم المالية و منح الإئتمان حيث سنقسمه إلى مبحثين سنتناول في المبحث الأول أهمية تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية، والذي من خلاله سنتطرق الى مفاهيم الاساسية حول تحليل القوائم المالية و منح الائتمان في البنوك التجارية،وعنوان المبحث الثاني "الدراسات السابقة " التي سنتناول فيها اهم الدراسات الذي تناولت الموضوع وأوجه التشابه والاختلاف بينهم وبين موضوع محل الدراسة .

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية على مجموعة من البنوك العمومية و الخاصة بولاية ورقلة، الذي سوف يقسم إلي مبحثين أساسين، الأول يبين الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة ، والثاني و يتعلق بالنتائج المتوصل اليها واختبار الفرضيات وفي الأخير خاتمة تحوي نتائج الدراسة وأهم التوصيات.

الفصل الأول: مدخل نظري حول تحليل القوائم المالية و منح الإئتمان في البنوك التجارية

تمهيد :

تلعب القروض أو التسهيلات الإئتمانية دورا مهما في التطور الإقتصادي للبلاد لأنها الوسيلة المناسبة لتزويد المؤسسات و الأفراد و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و عمولاتها و ما يتبعها في تواريخ محددة و على أقساط يتفق عليها، و يتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل البنك إسترداد أمواله في حالة توقف الزبون (المقترض) عن السداد دون أي خسائر، فالقروض أو التسهيلات الإئتمانية تعتبر المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في تحقيق إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من الإستخدامات و من خلالها يمكن دفع الفائدة المستحقة للمودعين لديه، و تدبير قدر ملائم من الربح مع إمكانية إحتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة إحتياجات السحب من العملاء المودعين؛

يعتبر قرار منح الإئتمان من أهم القرارات التي تقوم بها إدارة البنك، و لهذا فإن البنك يقوم بتقييم عوامل مختلفة قد تؤثر على هذا القرار، و تسمى هذه العملية بالتحليل الإئتماني حيث تقوم إدارة الإئتمان بجمع المعلومات و التقارير و الحسابات المالية اللازمة و الخاصة بالزبون ثم تحولها إلى القسم المختص بتحليل الإئتمان الذي يقوم بدراستها ووضع تقرير متكامل و دقيق عن الزبون؛

و عليه أصبح من الضروري زيادة إهتمام البنوك بالقروض لما لها من تأثير جوهري على إنتاجيتها لهذا تم التطرق لمفهوم قرارات منح الإئتمان و دور التحليل المالي من خلال تحليل القوائم المالية لمساعدة محللي الإئتمان في ترشيد قراراتهم الإئتمانية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول أهمية تحليل القوائم المالية في إتخاذ قرار منح الإئتمان في البنوك التجارية، وهو ينقسم بدوره إلى مطلبين، يتضمن المطلب الأول مفهوم و كيفية إتخاذ قرار منح الإئتمان في البنوك التجارية، ويتضمن المطلب الثاني تقنيات التحليل المستعملة في البنوك لإتخاذ القرار الإئتماني، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع و هو بدوره مقسم إلى مطلبين، الأول و فيه يضم عرض للدراسات السابقة باللغة العربية و باللغة الأجنبية،أما الثاني فقد تم فيه مناقشة هذه الدراسات ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المبحث الأول : أهمية تحليل القوائم المالية في إتخاذ قرار منح الإئتمان في البنوك التجارية

يعرف قرار منح الإئتمان على أنه النتيجة التي يتوصل إليها متخذي قرار منح الإئتمان و صناعه فيما يتعلق بالموافقة على منح الإئتمان أو عدمه، فالقرار الرشيد هو ذلك القرار منح الإئتمان المتخذ بناء على معلومات مالية مستخرجة من قوائم مالية موثوقة، و معلومات خارجية جيدة في ظل ظروف إقتصادية مستقرة و غياب مخاطر الإئتمان؛

يعتبر قرارا منح الإئتمان من أهم القرارات التي تقوم بها إدارة البنك، حيث يعتمد البنك في اتخاذ هذا القرار على التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بطالبي الإئتمان، وعليه سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم خصائص و معايير منح الإئتمان في البنوك التجارية ، إضافة إلى أهم الأساليب المستخدمة من طرف البنوك في تحليل القوائم المالية وأهميتها في اتخاذ قرار منح الإئتمان.

المطلب الأول : مفهوم و كيفية إتخاذ قرار منح الإئتمان في ابنوك التجارية

سنتطرق في هذا المطلب لمفهوم القرار الإئتماني من خلال الخصائص و الشروط الواجب توفرها عند إتخاذ هذا القرار، إضافة إلى كيفية إتخاذ قرار منح الإئتمان و المعايير المعتمدة في ذلك من طرف البنك.

الفرع الأول : خصائص قرار منح الإئتمان، شروطه و العوامل المؤثرة فيه

يمكن حصر خصائص قرار منح الإئتمان و شروطه و كذا العوامل المؤثرة فيه في العناصر التالية :

أولا : خصائص قرار منح الإئتمان

يتسم قرار منح الإئتمان بعدة خصائص و التي بتوافرها يصعب حدوث تعثر، فعلى متخذ القرار أن يسعى جاهدا إلى توافرها في قراره، وتتمحور هذه الخصائص في النقاط التالية :[1]

1- السيولة : يقصد بها إمكانية سداد مبلغ الإئتمان كاملا في التاريخ المتفق عليه و بالشروط المتفق عليها، لذا يتعين على المحلل الإئتماني التحقق من ذلك، بالإضافة إلى سلامة إستخدام الإئتمان في الغرض الممنوح من أجله و التحقق من توافر مصدر واضح للسداد؛

2- الربحية : إذ يجب الموازنة بين المخاطر المدروسة المصاحبة لقرار منح الإئتمان و الربحية المتوقعة منه في إطار السياسة الإئتمانية العامة للبنك، و تمثل الربحية عامل الأمان لأصحاب حقوق الملكية في البنك، كما يمكن من خلالها مقابلة جميع التكاليف، إلا أنه يجب عدم الإنزلاق في إتخاذ قرارات منح الإئتمان لا تتوافر فيها الجودة الكاملة بهدف تحقيق الأرقام المستهدفة ؛[2]

---

[1] أحمد ميلي سمية ، "دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية (دراسة مجموعة من البنوك العاملة بولاية المسيلة)" ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، المجلد:03/ العدد 01 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ،2018 ، ص ص 255- 256 .

[2] رضا صاحب أبو حامد ، "إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي)" ، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2002، ص ص 21- 22 .

3- الإمان: يقصد به الثقة في أن الأموال المقرضة سيتم سدادها في تاريخ الإستحقاق، و يأتي من ذلك الحرص الشديد على توافر عامل السيولة، و يجب التحقق من توافر الجدارة الإئتمانية للزبون؛

4- تنويع المحفظة الإئتمانية : الهدف منها هو تنويع المخاطر بتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة أو قطاع إقتصادي معين .... إلخ، لأن أية تقلبات غير متوقعة ستؤثر سلبا على المركز المالي للبنك، لهذا فإن التنويع يلعب دورا هاما في توفير درجات أكبر من الأمان حيث يؤدي هذا الأخير إلى تقليل المخاطر المحتملة؛

5- **الضمان** : حيث يعد خط الدفاع الأول للحالات الطارئة غير المتوقعة[1]، أو لمواجهة الحالات التي تحيط بها المخاطر بدرجة عالية من حالة عدم التأكد، مع الإعتبار أن خاصية الضمان تأتي في المرتبة الأخيرة في منظومة قرار منح الإئتمان و أن سلامة و دقة التحليلات المالية للتدفقات النقدية و إعتبارات الجدارة الائتمانية للزبون هي أساس بناء قرار منح الإئتمان، إلا أن الضمان الجيد يبقى عنصرا رئيسيا في اتخاذ القرار الإئتماني[2].

ثانيا : شروط منح الإئتمان و مقومات قرار منح الائتمان في البنوك التجارية

يمكن حصر شروط منح الإئتمان ومقوماته في النقاط التالية :

1 - شروط منح الإئتمان: يقصد بها القواعد و الإجراءات التي ستتبع في عملية منح الإئتمان للزبون، و تتمثل هذه الشروط فيما يلي :[3]

1 1 - **حد الإئتمان** : يقصد به الحد الأقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك للعميل؛

1 2 - الظروف التي ينبغي فيها مطالبة الزبون بتقديم رهونات لضمان مبلغ الإئتمان؛

1 3 - أنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمان؛

1 4 - نسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون التي تتفاوت عادة تبعا لطبيعة الإئتمان و مدى تعرض قيمته السوقية للتقلب[4]؛

1 5 - الإجراءات الواجب إتباعها في حالة إنخفاض القيمة السوقية للأصل المرهون[5]؛

1 6 - الرصيد التعويضي الذي يمثل الحد الأدنى من الرصيد الذي يجب أن يحتفظ به الزبون في حسابه لدى البنك؛

1 7 - البدائل الأخرى التي يمكن أن يلجأ إليها البنك لضمان مستحقاته.

2 - مقومات قرار منح الإئتمان في البنوك التجارية : يمكن أن نحصر هذه المقومات في الآتي :[6]

2-1- يمنح الإئتمان لصالح الزبون التي تتوافر لديه الجدارة الإئتمانية؛

2-2- يكون الإئتمان موجها لغرض واضح و مشروع يتفق مع طبيعة نشاط الزبون و بما يتفق مع السياسة الإئتمانية للبنك؛

2-3- تناسب قيمة الإئتمان مع الغرض الصادر من أجله و المركز المالي و الهيكل التمويلي للزبون؛

---

[1] هبة عزام قندلفت، "**محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل(دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في سورية)**"، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في قسم التمويل و المصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية،2017-2018 ، ص 43.

[2] إيمان اخرو، "**التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض(المصرف الصناعي السوري نموذجا)**"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير باختصاص المحاسبة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد-قسم المحاسبة-،سورية، 2006-2007 ، ص 32 .

[3] علي سعد محمد داوود ،" **البنوك و محافظ الاستثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار)** "، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2012 ، ص 32 .

[4] زغاشو فاطمة الزهراء، " **إشكالية القروض المتعثرة(دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- وكالة قسنطينة50-)**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير(تخصص إدارة مالية)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، قسنطينة ، الجزائر ، 2013-2014، ص 11.

[5] أحمد ميلي سمية ، " **اثر استخدام اساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية** "، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص بنوك ، مالية و محاسبة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2016- 2017.، ص 136 .

[6] أحمد ميلي سمية ، " **أثر إستخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في إتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية** "، مرجع سابق، ص 140.

2-4- التأكد من أن السلطة الإئتمانية التي تقوم بإتخاذ قرار منح الإئتمان تتوافر لها المقومات الشخصية و الموضوعية اللازمة؛

2-5- التأكد من مصدر سداد واضح و محدد و مرتبط مباشرة بغرض إستخدام الإئتمان، و تحيط به درجات عالية من الثقة والتأكد.

ثالثا : العوامل المؤثرة في إتخاذ قرار منح الإئتمان في البنوك التجارية

بعد دراستنا لخصائص منح الإئتمان و شروطه، هناك مجموعة من العوامل المترابطة و المتكاملة التي تؤثر في إتخاذ قرار منح الإئتمان في البنك و هي كالأتي :

1 - العوامل الخاصة بالعميل : بالنسبة للعميل تقوم عوامل (الشخصية، رأس المال، و قدرته على إدارة نشاطه و تسديد إلتزاماته، و الضمانات المقدمة، و الظروف العامة و الخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل)، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الإئتمان المطلوب، و تحديد مقدار المخاطر الإئتمانية و نوعها و التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الإئتمان، فعملية تحليل المعلومات البيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الإئتمان على إتخاذ قرار إئتماني سليم.[1]

2 - العوامل الخاصة بالمصرف : و تشمل هذه العوامل :

2-1- درجة السيولة : التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها[2]، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الإئتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع؛

2-2- نوع الإستراتيجية: التي يتبناها المصرف في إتخاذ قراراته الإئتمانية ويعمل في إطارها، أي في إستعداده لمنح إئتمان معين أو عدم منح هذا الإئتمان، فقد تكون هذه الاستراتيجية :[3]

- **هجومية** : بإستعداد البنك لتقبل درجة عالية من المخاطر لتحقيق حجم عمليات مناسب؛
- **انقيادية** : عندما لا يتقبل مخاطر غير معتادة و الإكتفاء بالأدوات التقليدية عند منح الإئتمان؛
- **رشيدة** : بعدم منح الإئتمان الذي يتضمن مخاطر مرتفعة التي عادة ما تلجأ إليها البنوك صغيرة الحجم و الإمكانيات.

2-3- الهدف العام : الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة، فتسعى المصارف عادة إلى تحقيق هدف الربحية، السيولة، النمو و الأمان، و تحقيق التنمية الإقتصادية و غيرها، و يتم تحقيق هذه الأهداف بإتباع سياسة إئتمانية سليمة، يراعي فيها شروط الإقراض الجيد و جذب الزبائن المميزين فضلا عن التقييم المستمر لأداء و سياسات المصارف المنافسة[4] ؛

---

[1] محمدكمال كامل عفانة، "**إدارة الائتمان المصرفي**"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،الطبعة العربية 2017، ص 37؛
عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف،" **الادارة الحديثة في المصارف التجارية**"، الدار الجامعية، مصر ، 2004، ص164.

[2] تانيا قادر عبد الرحمن ، "**دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة و الضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند إتخاذ القرار الإئتماني المصرفي (دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك)**"،مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الإقتصادية ، المجلد 8، العدد 26، كلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة تكريت ، العراق ، 2012 ، ص 72 .

[3] أحمد ميلي سمية ، " **أثر إستخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في إتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية** "، مرجع سابق، ص 150 .

[4] أحمد محمد فهمي البرزنجي، وفاء حثير مزعل حسين، "**البيئة الخارجية الخاصة و أثر تحليلها في منح الإئتمان المصرفي(بحث تطبيقي في مصرفي الرافدين و الرشيد)**"، مجلة جامعة ذي قار، المجلد12،العدد3 ،العراق، أيلول2017، ص7.

2-4- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الإئتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات إلكترونية حديثة. [1]

3 – العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل فيمايلي:[2]

3-1- الغرض من الإئتمان: إذ يتعين تناسب حجم و نوع الإئتمان المطلوب مع الغرض منه، وأنه يدخل في نطاق نشاط الزبون و تتسع له إمكانياته، و أنه من الأغراض التي يمولها المصرف[3]؛

3-2- المدة الزمنية : التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل و مع عائد النشاط الذي يقوم به[4]؛

3-3- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه؛

3-4- طريقة السداد المتبعة : أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة؛

3-5- نوع التسهيل المطلوب : وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها؛

3-6- مبلغ هذا القرض أو التسهيل : ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الإلتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي إمكانية التوسع في الإئتمان أو تقليصه، والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الإئتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي .[5]

وأخيراً يمكن التأكيد على أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الإئتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ قرار منح الإئتمان في المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الإئتمان أن يصل إلى تقدير إحتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به.[6]

الفرع الثاني : معايير و مراحل إتخاذ قرار منح الإئتمان

يتم إتخاذ قرار منح الإئتمان وفق عدة مراحل و إجراءات يقوم بها البنك، كما أن هناك معايير تؤثر على قرار منح الإئتمان و في هذا الفرع سيتم التطرق لأهم هذه المراحل و المعايير.

---

[1] محمد كمال كامل عفانة، مرجع سابق ، ص 38 .

[2] نفس المرجع، ص 38 .

[3] السيسي، صلاح الدين حسن، " **الموسوعة المصرفية العلمية و العملية** "، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، القاهرة ، مصر ، 2011، ص 262 .

[4] إيمان أنجرو، مرجع سابق ، ص 47 .

[5] محمد كمال كامل عفانة، مرجع سابق، ص 39 .

[6] سيف هشام صباح، "**الإئتمان المصرفي و دور التوسع الإئتماني في الأزمات المصرفية**"، **دون دار نشر** ، دون طبعة، حلب، سوريا ، 2009، ص 05.

أولا: معايير منح الإئتمان

يعتمد نجاح الإئتمان المصرفي بتخفيض درجة المخاطرة المصاحبة له، و من ثم رفع درجة إحتمالات تحصيل المبالغ التي تم إقراضها إلى أكبر درجة ممكنة، و تتحقق هذه النتيجة من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بـــ **5C's**، و الذي يعتبر أبرز منظومة لدى محللي الإئتمان على مستوى العالم، و التي على أساسها يقوم البنك بدراسة الجوانب المختلفة لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل إئتمان، و أهم هذه المعايير (الشخصية، الضمانات، الظروف، المقدرة، رأس المال)[1] ، و قد أتيحت أمام إدارة الإئتمان مجموعة من النماذج للمعايير الإئتمانية التي تستخدم في التحليل الإئتماني و التي من خلالها يمكن إستقراء مستقبل قرار منح الإئتمان وتتمثل هذه النماذج في: نموذج الإئتمان المعروف بـــ **5C's**، نموذج الإئتمان المعروف بـــ **5P's**، نموذج الإئتمان المعروف بـــ **PRISM**.

1 – نموذج 5c's: لقد جمع بعض الكتاب الركائز الأساسية لتحليل الإئتمان بخمس ركائز يبدأ إسم كل واحد منها بحرف **c** باللغة الإنجليزية و لذلك إطلق عليها منهج**5c's** لتحليل الإئتمان المطلوب، حيث يقوم البنك بتحليل خمسة عناصر و هي :[2]

1 1 – الشخصية Character : تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الإئتماني و هي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة و نزيهة و سمعة طيبة في الأوساط المالية، و ملتزما بكافة تعهداته و حريصا على الوفاء بإلتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الإئتمان المطلوب و الحصول على دعم المصرف له؛

1 2 – القدرة Capacity : وتعني قدرة العميل على تحقيق الدخل و بالتالي قدرته على سداد القرض و الإلتزام بدفع الفوائد و المصروفات و العمولات ...إلخ و معيار القدرة يعد أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الإئتمان، و عليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض و تفاصيل مركزه المالي و تعاملاته المصرفية السابقة سواء مع المصرف أو أية مصارف أخرى؛

1 3 – رأس المال Capital:[3] يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الإئتماني، و عنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الإئتمانية بإعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض و قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد؛

1 4 – الضمان Collateral : يقصد به مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، و لا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد [4] ، و في جميع الأحوال يشترط أن تكون قيمة الضمانات أكبر من قيمة القرض، كما يمكن أن تكون تكون هذه الضمانات شخصية في صورة كفيل يضمن المقترض[5]؛

---

[1] نفس المرجع، ص 29-33.

[2] نفس المرجع ، ص 29 .

[3] نفس المرجع ،ص 32.

[4] نفس المرجع ،ص 33.

[5] دليلة دادة و نوال بن عمارة ، "**أثر الافصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد05(01) ، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2018، ص 138 .

1 5 – الظروف المحيطة Conditions: وجب على الباحث الإئتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة و الخاصة المحيطة بالعميل طالب الإئتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله[1]، و المقصود بالظروف العامة هو المناخ الإقتصادي العام في المجتمع، و كذلك الإطار التشريعي و القانوني الذي تعمل به المنشأة خاصة ما يتعلق بالتشريعات النقدية و الجمركية و التشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية إستيرادا و تصديرا، حيث أن هذه الظروف العامة تؤثر على مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي، أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، موقع المشروع من دورة حياته.

2 – نموذج 5P's : من الممكن أن يستخدم متخذ القرار الإئتماني نموذج آخر من المعايير المستخدمة في دراسة الجوانب المحيطة بطلب الإئتمان، و تحليل المعايير وفق هذا النموذج يعطي ذات الدلالات التي يعطيها نموذج **5C's** و إن كان بأسلوب آخر، كما أنه يهتم بالقرض و الغرض منه، حيث تتم الدراسة على المتغيرات التالية (العميل، الغرض من الإئتمان، القدرة على السداد، الحماية، النظرة المستقبلية) :[2]

2 1 – شخصية العميل Personality: وجب تكوين صورة كاملة و واضحة عن مدى جدارة العميل المقترح للحصول على القرض؛

2 2 – الغرض من الإئتمان Purpose: يجب معرفة الغرض من التسهيل الإئتماني بشكل تفصيلي، و أن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق بحيث يمكن إتخاذ قرار بشأنه، و الحكم على مدى مناسبة منح هذا الإئتمان من عدمه، و هل يتوافق مع سياسة المصرف و مع الأهداف الإقتصادية العامة للدولة ومع قدرات و خبرا ت العميل أم يتعارض معها؛

2 3 – القدرة على السداد Payment : يركز هذا المعيار إلى تحديد قدرة العميل على تسديد القرض مع الفوائد في موعد الإستحقاق و وفق الجدول المخصص لذلك[3]؛

2 4 – الحماية Protection : أساس هذا المعيار هو مدى توفر الحماية للإئتمان المقدم للعميل، و أن يكون ذلك بأقل مخاطرة ممكنة من خلال تقييم الضمانات التي سيقدمها العميل؛

2 5 – النظرة المستقبلية Prospects: إن مضمون هذا المعيار ينحصر في دراسة المناخ الإقتصادي العام و الذي يعمل فيه كل من العميل و المصرف، و دراسة الظروف المحيطة بالعميل الحالية و المستقبلية سواء كانت داخلية أو خارجية,

3 – نموذج المعايير الإئتمانية PRISM: و هو النظرة الحديثة لمكونات التحليل الإئتماني و عناصره من وجهة نظر المصرف مانح الإئتمان، و يعتبر أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الإئتماني، و يعكس هذا المنهج جوانب القوة و الضعف في العميل، و يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر الإئتمانية و القدرة على السداد[4]، و فيما يلي عرض لهذه المعايير :

3 1 – التصور perspective: يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الإئتمان و العوائد المنتظر تحقيقها بعد منحه، و مضمونه الفاعلية في تحديد المخاطر و العوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للإئتمان؛

---

[1] إيمان أنجرو، نفس المرجع ، ص 38.

[2] نفس المرجع، ص 39 .

[3] نفس المرجع ، ص 40 .

[4] حمزة محمود الزبيدي ، "**إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**" ، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن، 2002، ص148 .

3 2 – القدرة على السداد Repayment : و مضمون هذا المعيار هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض مع فوائده خلال الفترة المتفق عليها، و ما يهم متخذ قرار منح الإئتمان هو نوع المصادر التي يسدد العميل من خلالها القرض خصوصا المصادر الداخلية، لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد تدفقات النقدية الداخلية التي يستطيع العميل إستخدامها في تسديد ما بذمته من إلتزامات مستحقة؛

3 3 – الغاية من الإئتمان Intention or Purpose : و مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الإئتمان المطلوب، و كقاعدة عامة فإن الغاية من الإئتمان يجب أن تشكل أساس الدراسة و أن آخر ما يجب أن تفكر به إدارة الإئتمان هو تصفية موجودات العميل لإسترداد إلتزاماته تجاه المصرف[1]؛

3 4 – الضمانات Safeguards : و هنا يجب تحديد الضمانات التي يطلبها المصرف ليكون ضامنا لإسترجاع الإئتمان الذي سيتم منحه، و ذلك لمواجهة إحتمالات عجز العميل عن السداد، كما أنه من الممكن أن يعتمد المصرف على قوة المركز المالي للعميل فضلا عن ما يتم وضعه من شروط لضمان السداد؛

3 5 – الإدارة Management :أي تحليل الأساليب و الإجراءات و السياسات الإدارية لطالب الإئتمان بالإضافة إلى تحديد كيفية الإستفادة من مبلغ القرض، بالإضافة إلى معلومات عن شخصيات رجال الإدارة المهمين مثل رؤساء الأقسام و الدوائر و متخذي القرار المهمين المحددة وظائفهم في الهيكل التنظيمي لمشروع طالب الائتمان[2],

ثانيا: مراحل إتخاذ قرار منح الإئتمان في البنوك التجارية : يتم إتخاذ قرار قبول أو رفض منح الإئتمان في ضوء مجموعة من المراحل و الخطوات التي تساهم في ترجيح قرار دون الآخر، لذلك تسمح إدارة البنك لإدارة الإئتمان بأن تتصرف وفقا لإجتهادها في إتخاذ قرار منح الإئتمان أو رفض ذلك[3]، حيث تمر هذه العملية بالمراحل التالية :

1 –مرحلة ما قبل إتخاذ القرار: و هي المرحلة التمهيدية و تتضمن مجموعة من الإجراءات يقوم بها البنك و هي :[4]

- الإستعلام الإئتماني؛
- التنازل المبدئي لطلب الإئتمان؛
- التفاوض مع طالب الإئتمان؛

2 –مرحلة إتخاذ القرار الإئتماني : و هي مرحلة خلق القرار الإئتماني و يتخللها ما يلي :[5]

- تحديد المخاطر الإئتمانية لطلب الإئتمان؛
- الضوابط الموجهة لهذه المخاطر؛
- قياس المخاطر الإئتمانية؛
- تقييم الجدارة الإئتمانية؛
- صياغة القرار الإئتماني؛
- إعتماد السلطة المختصة بالقرار الإئتماني,

---

[1] نفس المرجع ، ص 155 .

[2] زياد رمضان ، محفوظ جودة ،" **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**"، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006، ص 227 .

[3] أحمد ميلي سمية ، "**دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية (دراسة مجموعة من البنوك العاملة بولاية المسيلة)**"،مرجع سابق، ص 256.

[4] بن عمارة نوال، دادة ، مرجع سابق، ص ص 138-139 .

[5] خالد محمود الكحلوت، " **مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني** "، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين، 2005، ص 74.

3 -**مرحلة ما بعد القرار الإئتماني** : و هي مرحلة ترجمة القرار عمليا و يتخللها مجموعة من الإجراءات منها :

- السيطرة على الضمانات؛
- إستخدام تسهيلات الإئتمانية؛
- المتابعة المكتبية و الميدانية للتسهيلات؛
- سداد التسهيلات التي تم منحها.

المطلب الثاني : طرق وتقنيات تحليل القوائم المالية المعتمدة في اتخاذ القرار الائتماني

تزداد أهمية التحليل الإئتماني في عصرنا الحاضر بإعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك التجارية بسبب القروض المتعثرة، و قد بدأ التركيز على التحليل الإئتماني منذ بداية السبعينيات، فالبنوك التجارية تطلب عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على الإئتمان تقديم مجموعة من المعلومات (المالية و الغير مالية) و التي تخضع للدراسة و التحليل من قبل مسؤول الإئتمان، و في ضوء النتائج المتوصل اليها يقدم توصيته إلى لجنة القروض و الإئتمان المصرفي و التي بناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل[1]، و عليه سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم تحليل القوائم المالية و تقنيات التحليل المستعملة في البنوك لإتخاذ قرار منح الإئتمان,

الفرع الأول : مفهوم تحليل القوائم المالية

أولا : تعريف تحليل القوائم المالية : تعددت تعريفات التحليل المالي و فيما يلي أهم هذه التعاريف :

يعرف تحليل القوائم المالية على أنه" دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة و كذا دراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية "؛

"هي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة و فهمها بهدف تشخيص و تقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس و الاعتراف المحاسبي"؛[2]

ويعرف أيضا بأنه" علم له قواعد و معايير و أسس يهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة و إتخاذ الروابط المالية للمنشأة و إجراء التصنيف"؛[3]

كما يعرف على أنه" عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر، و كذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل و يتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع و تصحيح للبيانات المالية و تقديمها بشكل مختصر و بما يتناسب و عملية إتخاذ القرار "؛[4]

---

[1] هديل أمين إبراهيم الشيحلي، "**العوامل الرئيسية المحددة لقرار الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة و التمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط،الأردن، 2012، ص ص 35-36.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، "**تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي)**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، 2009، ص ص 73-74.

[3] محمد عبد الخالق، "**الإدارة المالية و المصرفية**"، ط 1، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 207.

[4] محمد كمال كامل عفانة،مرجع سابق، ص 53 .

أيمن الشنطي، عامر شقير،"**الإدارة المالية**"، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2005، ص ص 165-166 .

كما تعرف "بأنها دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و بإستخدام أساليب الكمية و ذلك بهدف إظهار الإرتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم و أثر هذه التغيرات و إشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المنشآت و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل إتخاذ القرارات الإدارية السليمة"؛[1]

نستخلص من التعريفات السابقة بأن تحليل القوائم المالية " هي عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي في فترة معينة لدراسة إتجاه العلاقة بين مجموعة عناصر القوائم المالية المنشورة، و تفسيرها و فهمها بهدف تشخيص و تقييم أداء المنشأة و معرفة نقاط القوة و الضعف لحالة ما خلال فترة معينة من أجل مساعدة المستفيدين من إتخاذ قراراتهم الإقتصادية".

ثانيا: أهداف تحليل القوائم المالية:يمكن تلخيص أهداف عملية التحليل المالي بما يلي:[2]

1 –معرفة الوضع المالي للمنشأة؛

2 –الحكم على القدرة الكسبية للمشروع؛

3 –الحكم على كفاءة الأداء المالي و التشغيلي في المنشأة؛

4 –تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها و إلتزاماتها في المدى القصير و الطويل؛

5 –وضع الخطط المستقبلية و أحكام الرقابة الداخلية؛

6 –التعرف على نقاط الضعف في المنشأة و إقتراح الحلول و التوصيات الكفيلة بمعالجتها.

ثالثا: نقاط الضعف في تحليل القوائم المالية

بالرغم من كل ما يقدمه تحليل القوائم المالية من فوائد جمة على صعيد تقييم المنشآت و إتخاذ القرارات فإنه لابد من الإشارة إلى وجود بعض أوجه القصور و نقاط الضعف فيه، تجعل من الضرورة أخذها بعين الإعتبار من قبل المحلل المالي عند القيام بالتحليل و توجز فيما يلي:

1 –نقاط ضعف ناشئة عن كون المحلل من خارج المنشأة : [3]

- إعتماد المحلل المالي بشكل أساسي على القوائم المالية المنشورة فقط، و عدمالإعتماد على البيانات الغير منشورة و الهامة بالنسبة للتحليل المالي و لا يمكنه الحصول عليها و استخدامها مما يضعف نتائج تحليله؛

2 –نقاط ضعف ناشئة عن القوائم المالية المنشورة :

- تعد هذه القوائم طبقا للمبادئ و الفروض المحاسبية التي و بالرغم من إتفاق جموع المحاسبين عليها إلا أن هناك الكثير من التحفظات و نقاط الضعف فيها مما يؤثر و بشكل مباشر على محتويات قائمتي الدخل و المركز المالي؛
- إن قائمة الدخل هي خلاصة الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية التي إنتهت و تترجم آثارها على شكل صافي ربح أو صافي خسارة، و هذا لا يترجم قدرة المنشأة على دفع إلتزاماتها؛[4]
- عدم دقة النتائج و ذلك بسبب إستخدام عنصر التقدير الشخصي في تقدير بعض المصروفات الحسابية و الناتجة عن تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ؛

---

[1] منير شاكرمحمد، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات "، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 12 .

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، مرجع سابق ،ص 74.

[3] نفس المرجع ، ص 81.

[4] وليد ناجي الحيالي،محمد عثمان،"التحليل المالي"، دار حنين، عمان،الأردن، 1996، ص 96.

- لا تعكس الميزانية القيمة الحالية لأنها أعدت على أساس القيم التاريخية للأصول.[1]

3 –نقاط ضعف ناشئة عن الأداة و الأسلوب المستخدم في التحليل المالي :[2]

- تتعدد أدوات و أساليب التحليل التي يستخدمها المحلل لإنجاز عمله و تحليله، و قد تنشأ نقاط الضعف من خلالها، فللتحليل العمودي و النسب المالية نقاط ضعف، لذا يجب على المحلل عند إستخدام أي من هذه الأدوات الأخذ بالإعتبار نقاط الضعف فيها؛
- أساليب و أدوات التحليل المالي تعتمد في مجملها على القوائم المالية و بنودها و التي هي في الأصل يشوبها الكثير من نقاط الضعف و بالتالي تنتقل جوانب الضعف هذه الى الأداة فيتأثر التحليل المالي و نتائجه بالمحصلة,

الفرع الثاني : أدوات تحليل القوائم المالية

يحتاج المحلل المالي لإنجاز تحليله إلى أداة فنية مناسبة لمعالجة المعلومات و البيانات المتوفرة لديه، و عليه فإن إختيار الأداة قضية أساسية لنجاح التحليل، و على المحلل المالي الحرص على إختيار أداة تتناسب مع عدة عوامل كالهدف و المعلومات المتوفرة لديه و نطاق التحليل، ويمكن تقسيم أدوات التحليل المالي إلى :

أولا: التحليل العمودي

ويسمى أيضا بالتحليل الرأسي ويعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة و ذلك من خلال إعطاء الإجمالي الرقم 100%، وأهم ما يوفره هذا التحليل هو الأهمية النسبية للبنود التي تتكون منها قائمة معينة، و تعطى الصيغة التالية له :

$$\text{الوزن النسبي للبند} = \frac{\text{قيمة البند}}{\text{مجموع البنود التي ينتمي إليها البند}}$$

بعد إستخراج الوزن النسبي لكل البنود، يقوم المحلل المالي برصد هذه النسب و التعرف على أسباب إرتفاعها أو نخفاضها[3].

ثانيا : التحليل الأفقي

جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدارسة سلوك و إتجاهات البنود المختلفة في القوائم و رصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة مالية، و هو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى إستقرار أو التراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل المالي من خلال ذلك الرصد بالبحث عن الأسباب التي أدت إلى ذلك و هو ما قد يساعد على التنبؤ بإتجاهات هذه البنود في المستقبل، و هذا ما أكسبه صفة الديناميكية، بعكس التحليل العمودي الذي يوصف بأنه تحليل ساكن؛

يرتكز هذا التحليل على تحديد سنة الأساس وهي أول سنة في الفترة المراد دراستها، ويشترط في تحديدها عدة اعتبارات منها:[4] أن تكون هذه السنة طبيعية، وأن تختار بشكل موضوعي، إضافة إلى التأكد من ثبات السياسات و الطرق المحاسبية المتبعة خلال فترة الدراسة.

---

[1] مفلح عقل، "مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي"، ط 2 ، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 7 ..

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، مرجع سابق، ص 82.

[3] نفس المرجع، ص 94 .

[4] نفس المرجع، ص 105.

و تحسب التغيرات الحادثة في البنود عن الفترات الزمنية المختلفة من خلال المعادلة التالية :

$$\text{التغير الحاصل في البند} = \frac{\text{قيمة البند}}{\text{قيمة نفس البند في سنة}}$$

الفرع الثالث: تقنيات التحليل المستعملة في البنوك لإتخاذ القرار الإئتماني (دراسة الوضعية المالية للمؤسسة)

يعتبر التحليل المالي لطلبات الإقراض ذو أهمية كبيرة لإدارة البنك إذ أن قرار منح التسهيلات الإئتمانية أو عدمها يعتمد على أساس نتائج هذا التحليل، فالتحليل المالي يهدف إلى قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة و إستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بالوضع المالي و كفاءته و توظيف هذه المعرفة في إستنتاج نقاط قوتها من الناحية المالية و نقاط ضعفها و هذا من شأنه أن يساعد على توضيح الرؤية أمام البنك عند إقدامه على منح قرض لأي منشأة.

يمكن إجراء عملية التحليل المالي بأكثر من أسلوب حتى تعطي إدارة الإئتمان نتائج تساعد في إتخاذ قرار بقبول طلب الإئتمان أو رفضه، فتعتبر النسب المالية من أكثر الأساليب التحليل المالي شيوعا و سهولة فهي تعطي إنطباع إيجابي أو سلبي حول سير الوضع المالي للشركة، فالمقرض يهتم بسيولة المنشأة و بالتالي يتوجب على المحلل الإئتماني تحليل هيكل التمويل و مصادر التمويل و إستخداماتها، و كذلك ربحية المنشأة على المدى الطويل و يستخدم المحلل المالي عند إتخاذه لقرار منح الإئتمان عدة طرق منها:[1]

أولا: التحليل الهيكلي و التحليل المقارن

1. **التحليل الهيكلي للقوائم المالية**: يقوم هذا التحليل على أساس إيجاد الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات و المطلوبات إلى المجموع الكلي للجانب الذي ينتمي إليه البند، و يركز هذا التحليل على مظهرين هامين هما[2] :

1 1 –إظهار الأهمية النسبية لمصادر الأموال من قروض قصيرة الأجل و طويلة الأجل و حقوق المساهمين؛

1 2 –إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات.

2. **التحليل المقارن للميزانيات**[3]:

تمثل قائمة المركز المالي الموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة، على حين تمثل قائمة الدخل كشفا بالدخل المتحقق، و بالتكاليف المرتبطة بهذا الدخل و النتيجة من الربح أو الخسارة لفترة معينة، و إذا ما تم تحليل البيانات المالية الواردة في هاتين القائمتين، فإن المحلل يستطيع أن يصل إلى نتيجة عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة للفترة المعنية، لكنه لا يستطيع أن يعتمد في الحكم النهائي على القوائم المالية لفترة واحدة بالرغم مما فيها من معلومات.

ولهذه الأسباب يلجأ المحللون إلى مقارنة القوائم المالية للمؤسسات للتعرف على الإتجاه الذي يتخذه أداؤها، هذا و قد تكون المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسة نفسها، و تسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة داخلية، أو قد تكون مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى، و تسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة خارجية.

---

[1] خالد محمود الكحلوت، مرجع سابق، ص 33 .

[2] نفس المرجع ، ص 94.

[3] محمد كمال كامل عفانة، مرجع سابق، ص 85 .

3. التحليل المقارن لقوائم الدخل[1]:

يمكن القيام بالدراسة المقارنة لقوائم الدخل للمؤسسات التجارية بإستخدام نفس الأدوات التي أستخدمت في دراسة المقارنة للميزانيات العمومية، و تكون المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين بعد ترتيبهما عموديا بنفس التسلسل لتحقيق المقارنة السريعة بين مختلف البنود و ملاحظة التغييرات التي طرأت على كل منها، وتحديد كمية التغير في كل بند للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير، وتحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند، لأن التغير الكمي قد لا يعبر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل، كما تكون المقارنة بين قوائم الدخل لعدة سنوات من أجل التعرف على الإتجاهات التي إتخذها أداء المؤسسة على مدى فترة مختارة من الزمن .

ثانيا: التحليل بالنسب المالية:

تعتبر النسب المالية من بين الأدوات المهمة و الشائعة الإستعمال في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة في الوضع الساكن، و في هذا المجال يهتم البنك باستعمال تلك النسب التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في الفترة القصيرة، يمكن تقسيم النسب المالية إلى ستة فئات رئيسية على النحو التالي :[2]

1 - **نسب السيولة** : تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للمنشأة و الذي يعبر عادة عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل[3]، و من بين أهم هذه النسب نجد: نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة[4](لقياس قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها دون الإضطرار إلى بيع اي أصل من الأصول التي يصعب بيعها دون التعرض لخسارة)، السيولة النقدية، التدفق النقدي إلى الديون[5](تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على خدمة دينها)، سيولة المخزون السلعي؛

2 - **نسب النشاط** : تقيس هذه النسب مدى كفاءة الشركة في إدارة و استخدام الموجودات التي لديها (المخزون و المدينون) لتوليد المبيعات و تحقيق الربح[6]، و أهم هذه النسب نجد: معدل دوران المخزون، فترة دوران المخزون، دوران العملاء، دوران الموجودات الثابتة [7](النسبة بعدد المرات)، معدل دوران إجمالي الموجودات، نسبة مدة دوران الزبائن، مدة دوران الموردون؛

3 - **نسب الربحية** : هي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المشروع و كفاءة السياسات و القرارات الإستثمارية المتخذة من الإدارة العليا، هناك مجموعة من المؤشرات و النسب نوجز أهمها في : معدل العائد على حقوق الملكية(قياس مدى نجاح إدارة البنك في توليد عوائد و إيرادات لأصحاب رأس المال (المساهمين) ممثلا في الأسهم العادية)، معدل العائد على

---

[1] نفس المرجع، ص ص 90-91.

[2] الطاهر لطرش ، "تقنيات البنوك" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة، 2010، الجزائر، ص 148.

[3] محمد كمال كامل عفانة، مرجع سابق، ص 96 .

[4] أنظر فخاري فاروق، سعيدي يحي، "دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي"، دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد10، العدد01، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 778

[5] أنظر عمار أكرم عمر الطويل،" مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر "، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين، 2008، ص 42 .

[6] http://accountinggate.com/arabic/management-accounting/ratio-analysis-of-financial-statements.html-03-02 10.46/2020

[7] اسعد جميل العلي ،"الادارة المالية (الأسس العلمية و التطبيقية)"، ط1، دار وائل للنشر ، عمان- الاردن،2009 ، ص ص 83-85

الأصول(تعتبر مؤشر على مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها[1]،كما تقيس كفاءة الإدارة في إستخدام الأصول لتوليد الأرباح)، مضاعف حق الملكية[2]، هامش صافي الربح، نصيب السهم من الأسم العادية من الأرباح؛

4 - **نسب المديونية:** تهدف هذه النسب أو المعدلات إلى :

التعرف على مدى مساهمة أصحاب المؤسسة أو الدائنين في تمول الموجودات، أي مصادر تمويل الموجودات؛ التعرف على مقدرة المنشأة على مقابلة إلتزاماتها طويلة الأجل المتمثلة في الأصل و الفائدة، أهم هذه النسب نجد :نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين[3]،نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حق الملكية[4]، حق الملكية إلى الأصول الثابتة ، نسب هيكل رأس المال[5](تقيس نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى مجموع مصادر التمويل طويل الأجل)؛

5 - **نسب المردودية المالية و الرفع المالي :** يقيس الرفع المالي الأثر الايجابي أو السلبي للمؤسسة على مردوديتها المالية، و في استطاعة المؤسسة تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون بشرط ان تختلف الأموال الخاصة عن الصفر[6]، اهم هذه النسب نجد المردودية المالية[7] (تقيس هذه النسبة مردودية الاموال الخاصة و تبين فعالية المؤسسة في استخدامها لهذه الأموال)، المردودية الاجمالية للاموال الدائمة، المردودية الاقتصادية، مردودية راس المال، نسبة مردودية النشاط؛

6 - **نسب السوق** : تخدم هذه النسبة محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداة الشركات كما تخدم المستثمرين الحاليين و المحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم ، و تضم هذه المجموعة من النسب مايلي[8] : معدل ربحية السهم الواحد[9](لقياس قيمة صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية)،القيمة الإسمية الى القيمة الاسمية للسهم (تعكس هذه النسبة التكلفة التاريخية للأسهم، حيث يتم من خلالها مقارنة سعر السوق مع التكلفة الاسمية، اذا كانت اقل من واحد صحيح، يعني ان الشركة لم تحقق لي قيمة إضافية لحملة الأسهم)[10]، عائد التوزيعات للسهم، عائد السهم العادي (تقيس ما يحققه المساهم العادي على كل سهم يحمله من اسهم الشركة.[11]

---

[1] انظر فهمي مصطفى الشيخ، "**التحليل المالي**" ، الطبعة الاولى ، دار (لا توجد) ، رام الله – فلسطين ، 2008 ، ص 44.

[2] انظر مكرم عبد المسيح باسلي، المعاملات المصرفي ، ص 248

[3] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق ص 53 .

[4] هيثم محمد ألزعبي، "**الادارة و التحليل المالي**"، ط 1 ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان- الاردن ، 2000، ص 245

[5] عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سابق ، ص 38

[6] جمال معنوق، "**تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF**"،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 48، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة2 ،الجزائر، 2017، ص 83.

[7] انظر و Brahim Sansari , Analyse Financiér,Maison Chihab, Bab El Oued , Alger , 1996,p 46

[8] محمد كمال كامل عفانة ، مرجع سابق ، ص 103.

[9] خالد محمد الكحلوت، مرجع سابق، ص 46.

[10] الغصين، هلا بسام عبد الله، " **استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات (دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة)**"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2004، ص 52.

[11] مطر محمد، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص 68 .

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

لقد إهتم العديد من الباحثين في مختلف أنحاء العالم بدراسة موضوع التحليل المالي ومنح الإئتمان من خلال عدة جوانب، المفهوم و الأهمية ، و الخصائص و العوامل المؤثرة في منح الإئتمان، و ذلك بهدف مساعدة المحلل المالي في ترشيد قراره الإئتماني بالقبول أو الرفض و من أهم هذه الدراسات ما يلي:

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم الدراسات المتعلقة بموضوع التحليل المالي و قرار منح الائتمان,

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية

سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم الدراسات المتعلقة بالتحليل المالي و قرارات منح الإئتمان باللغة العربية

- دراسة أحمد ميلي سمية " **أثر إستخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في إتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية** "، **2017**:[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر إستخدامأساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في إتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية، و من أجل ذلك تم تصميم إستبيان و توزيعه على 22 بنك جزائري، و قد توصلت الباحثة في دراستها إلى عدة نتائج أهمها أنه تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابيا في صنع قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية، و يؤثر إستخدام أسلوب التحليل المالي إيجابيا في صنع قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية،كما أنه يؤثر إستخدامأسلوب التدقيق إيجابيا في صنع قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية؛

- دراسة عمار أكرم عمر الطويل " **مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر** " ، **2008** :[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إعتماد المصارف التجارية بقطاع غزة على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، و من أجل تحقيق ذلك أجريت دراسة ميدانية على (65) موظف يعملون في البنوكالعاملة بقطاع غزة، و تم إستخدامأسلوب المسح الشامل، و قد إعتمدت الدراسة علىإستبيان من أجل معرفة مدى الإعتماد على التحليل المالي و كذا معرفة العوامل التي تسبب التعثر المالي، كما تم تحليل البيانات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (**SPSS**)، و قد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها، أن المصارف التجارية العاملة بقطاع غزة تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة، و ينصب إستخدام المصارف

---

[1] أحمد ميلي سمية "**أثر إستخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في إتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية** "،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية و محاسبة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2016- 2017.

[2] عمار أكرم عمر الطويل " **مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر** " ، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008.

على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف و إتخاذ القرارات، كما أن إعتمادها بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي، وعدم تركيز المصارف العاملة بقطاع غزة في مجال إعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين في مجال التنبؤ بالتعثر، عدم إستخدام المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة للنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال؛

- دراسة خالد محمود الكحلوت" **مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني** "، **2005**[1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الإئتمانية، و من أجل تحقيق ذلك أجريت دراسة ميدانية على 71 مسؤول إئتماني و شملت العينة 15 بنكا بعدد فروعه بقطاع غزة و تم تصميم استبيان، كما تم الاستفادة من الخبرات السابقة و المقابلات الشخصية مع مدراء و مسؤلي التسهيلات ، و تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (**SPSS**)لمعالجة البيانات و إيجاد العلاقات بين المتغيرات، و قد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن درجة الإعتماد على التحليل المالي لأغراض إتخاذ قرار منح الإئتمان ضعيفة جدا، كما أنه لا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الإئتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور و اهمية التحليل المالي بإستخدام النسب في عملية صنع القرار الإئتماني، و أنهم يستغنون عن إجراء التحليل المالي في ظل وجود ضمانات عينية و مالية كافية؛

- دراسة دليلة دادة و نوال بن عمارة،"**اثر الافصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية** "، **2018**[2]:

هدفت هذه الدراسةإلى معرفة أثر الافصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية، من خلال توضيح العلاقات بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية و قرارات منح الإئتمان و إثر مستوى إدراك متخذي قرارات منح الإئتمان بالإفصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان، و تمت الدراسة الميدانية على 05 بنوك تجارية عمومية و إعتمدت الباحثتان على دراسة إستكشافية تم إستخدام المقابلة فيها كأداة رئيسية لجمع البيانات و المعلومات، كما تم إستخدام لتحليل بيانات المقابلات برنامج تحليل البيانات الكيفية (**NVIVO12**) ، حيث أظهرت نتائج المقابلات أنه هناك أثر للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية من خلال أثر المعلومات المحاسبية و مستوى إدراك متخذي قرارات منح الإئتمان، حيث يتم الأخذ بعين الإعتبار عند صنع قرار منح الإئتمان على مصداقية و شفافية القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة الإئتمان، كما أن سوء إستخدام القوائم المالية يؤدي إلى إرتفاع الديون المتعثرة وإزدياد المخاطر التي تتعرض لها البنوك؛

---

[1] خالد محمود الكحلوت،" **مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني** "، رسالةماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين،2005.

[2] دليلة دادة و نوال بن عمارة،"**أثر الافصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية** "، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، ISSN2392-5302 ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018، ص ص 134-146 .

- دراسة تانيا قادر عبد الرحمن " **دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة و الضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند إتخاذ القرار الإئتمانيالمصارفي " دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك العراق**"، 2012:[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة و الضعف في القوائم المالية عند منح القرار الائتماني و كذا معرفة أهم العوامل المؤثرةفي تشخيص نقاط الضعف و القوة في القوائم المالية، و قد توصلت الباحثة في دراستها إلى مجموعة من النتائج أهمها : إزدياد أهمية التحليل المالي في تشخيص مجموعة العوامل المؤثرة تأثيرا مباشرا في تشخيص القوائم المالية من حيث ضعفها و قوتها، كما توصلت إلى وجود علاقة طردية بين الإعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للشركات طالبة الإئتمان و بين قياس المخاطر الإئتمانية قبل منح الإئتمان؛

- دراسة هبة عزام قندلفت، **"محددات قرار منح الإئتمان الخاصة بالعميل(دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في سورية)"**، 2018:[2]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الخاصة بالعميل و المحددة لقرار منح الإئتمان، و درجة تأثير هذه العوامل في قرار منح الإئتمان في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، ولبيان ذلك تم إعداد إستبيان و توزيعه على عينة من المصارف الخاصة في سوريا، تم تحليل البيانات التي توصلت لها بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، و توصلت الدراسة إلى أن المصارف جميعها أكدت على ضرورة معرفة المصرف لمصادر التمويل المختلفة للعميل قبل منحه الإئتمان، أما بالنسبة للضمانات التي يقدمها العميل طالب الإئتمان فقد بينت الدراسة أنه على الرغم من إعتماد البنوك عند منحها للإئتمان على الضمانات المقدمة من قبل العميل و سلامة هذه الضمانات، كما بينت الدراسة أن المصارف تقوم بدراسة تأثير النشاط الذي يقوم به العميل في مقدرته على السداد؛

- هديل أمين إبراهيم الشيخلي، **"العوامل الرئيسة المحددة لقرار الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية"**، 2012:[3]

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة مكونة من (30) فقرة، و قد تم توزيع الإستبانة على عينة الدراسة مكونة من مديري و موظفي الإئتمان في دوائر الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية و العملاء طالبي الإئتمان من البنوك التجارية الأردنية، و قد إستخدمت الباحثة برنامج تحليل البيانات الإحصائية **spss**، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، أن هناك دورا ذا أهمية لعوامل (الوضع المالي للعميل، السمات الشخصية للعميل و نمط السياسات الإئتمانية للبنك المقرض) في إتخاذ قرار الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، كما توصلت غلى أن للمتغيرات الثلاثة دورا هاما ذا دلالة إحصائية في إتخاذ قرار الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية؛

---

[1] تانيا قادر عبد الرحمن " **دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة و الضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند إتخاذ القرار الإئتمانيالمصارفي** "،دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الإقتصادية ، المجلد 8، العدد26 ، جامعة كركوك، العراق ، 2012.

[2] هبة عزام قندلفت، **"محددات قرار منح الإئتمان الخاصة بالعميل(دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في سورية)"**، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في قسم التمويل و المصارف، كلية الإقتصاد، جامعة حماة، سورية،2017-2018.

[3] هديل أمين إبراهيم الشيخلي، **"العوامل الرئيسة المحددة لقرارالائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية"**، رسالة ماجستير في المحاسبة ، قسم المحاسبة و التمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

- دراسة عصام محمد البحيصي و آخرون، **"العوامل المؤثرة في مدى إعتماد مسؤولي الإئتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني(دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين)"**، 2007:[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إعتماد البنوك العاملة في فلسطين على التحليل المالي عند إتخاذ قرارات منح الإئتمان، و العوامل المؤثرة على ذلك، حيث تم توزيع إستبانة على مجموعة من موظفي البنوك التجارية العاملة في فلسطين، و من خلال تحليل البيانات الدراسة توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها، أنه هناك درجة ضعيفة من الإعتماد على التحليل المالي في إتخاذ القرار الإئتماني في البنوك العاملة في فلسطين، كما أنه توجد علاقة معنوية إحصائيا بين الموثوقية في القوائم المالية و درجة الإعتماد على التحليل المالي عند إتخاذ قرار منح الإئتمان و تزداد كلما زادت عدد السنوات المعلومات المالية التي يطلبها المحلل المالي لحسابات الشركة طالبة الإئتمان,

الفرع الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم الدراسات المتعلقة بالموضوع باللغة الأجنبية

- دراسة Mansoor MAITAH ,,al et ، **"FactorsAffecting the Usage Level of Financial Analysis by CreditOfficers in the CreditDecision in Libyan Commercial Banks"** :2012[2]

هدفت الدراسة إلى إعطاء فكرة عن مستوى إستخدام التحليل المالي في البنوك التجارية الحكومية الليبية (المملوكة) ، كما تم تحديد العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ قرارات منح الإئتمان، و كانت عينة الدراسة مكونة من مديري الإئتمان في 90% من البنوك الليبية التي تنشطفي طرابلس، ولجمع البيانات تم توزيع إستبيان على مسؤولي القروض والمحللين في البنوك التجارية المملوكة للدولة، وتم تحليل البيانات بإستخدام برنامج SPSS للتحليل؛

و قد توصل الباحثون إلى عدة نتائج من أبرزها أنه هناك ضعف في إستخدام التحليل المالي في عملية إتخاذ منح الإئتمان، و أن هذا الضعف ناتج عن سببين رئيسيين الأول مرتبط بضعف الخبرة المهنية لمديري الإئتمان و المحللين العاملين في هذه البنوك، و الثاني متعلق بإنخفاض مستوى الثقة في المعلومات المالية المقدمة من قبل طالبي الإئتمان؛

- دراسة (Siam,,,,) بعنوان" **The Utilizing of Financial Analysis in RationalisingDecision of GrantingCreditFacilities** »,2012[3] :

هدفت الدراسة إلى بيان درجة إدراك و إستخدام المؤشرات المالية من قبل مديري التحليل و الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية، للحكم على الملاءة المالية لطالبي الإئتمان عند إتخاذ قرار منح الإئتمان، من خلال التعرف على درجة إستخدام أساليب التحليل و المقارنة للبيانات المالية (التحليل المقارن الأفقي و العمودي)، و النسب المالية و نماذج التنبؤ

---

[1] عصام محمد البحيصي ، خالد محمود الكحلوت، **"العوامل المؤثرة في مدى إعتماد مسؤولي الإئتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني(دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين)"**،مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، الجامعة الإسلامية،غزة ، فلسطين، 2007.

[2] MAITAH Mansoor, Khaled Zedan, Bashir Shibani, **" Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in Libyan Commercial Banks"**,International Journal of Business and Social Science, vol.3 No .10.p 106-113,2012.

[3] Siam, walidzakaria, khrawish, husniali, al-abdalla" **The Utilizing of Financial Analysis in Rationalising Decision of Granting Credit Facilities** »,international research journal of finance and economics,vol69,no 11,p(1450-2887),2012 .

بالتعثر المالي، بالإضافة إلى التعرف على المحددات التي تعيق إستخدام طرق التحليل المالي في عقلانية إتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الإئتمان، و لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الأردنية بقسم الإئتمان؛

و قد توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في إستخدام بعض الأساليب المالية و المحاسبية و المؤشرات و النماذج من قبل مديري الإئتمان عند دراسة موقف العميل المالي عند إتخاذ قرار منح الإئتمان يؤدي إلى زيادة إمكانية التعرف على إمكانيات الأفراد و المؤسسات طالبي الإئتمان في السداد و طرق السداد، كما أظهرت وجود إختلافات في إستخدام النسب المالية عند دراسة المركز المالي للعميل من قبل محلل الإئتمان، و أظهرت هذه الإختلافات أن نسب السيولة هي النسب الأكثر إستخداما عند إتخاذ قرار منح الإئتمان من عدمه؛

- دراسة ,Mansoor Maitah، " **The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks**", 2012[1]:

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى إدراك و استخدام طرق المحاسبة و المؤشرات المالية من قبل مديري التحليل و الإئتمان في البنوك الفلسطينية للحكم على عملية الإئتمان المصرفي المتعامل فيها في هذه البنوك و القرارات المتخذة بشأنها، بالإضافة إلى التعرف على المحددات التي تعيق إستخدام طرق التحليل المالي بعقلانية في إتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الإئتمان، و لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الأردنية بقسم الإئتمان، و قد توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في إستخدام طرق المحاسبة و التحليل المالي تؤدي إلى الزيادة في تحليل و دراسة إمكانات الأفراد و المؤسسات طالبي الإئتمان للتعرف على إمكاناتهم في السداد و طرق السداد,

المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة (موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة)

سنتطرق في هذا المبحث على تقديم بعض الملاحظات عن الدراسات السابقة في المطلب الثاني، و توضيح موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

الفرع الأول : مناقشة الدراسات السابقة

أولا: الدراسات التي تناولت قرار منح الإئتمان

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن أن نلاحظ ان مجموعة من الدراسات اشتركت على الجانب الثاني من دراستنا و المتمثل في قرار منح الإئتمان و هذا ما نجده في دراسة (ميلي سمية، 2017)، (دادة، بن عمارة، 2018)، (قندلفت، 2018)، (الشيخلي، 2012)، كما نلاحظ انها تتفق في عينة الدراسة و هي مجموعة من البنوك التجارية المختارة في كل بلد و هذا في دراسة(ميلي سمية، 2008)،ودراسة (دادة، بن عمارة، 2018)، (أ الشيخلي، 2012) إلا انه نلاحظ العينة مختلفة في دراسة (قندلفت، 2018) حيث كانت العينة المستهدفة مجموعة البنوك التجارية الخاصة، كما نلاحظ أن

[1]Mansoor MAITAH, ZedanKhaled and galalh,abudeltef« **The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks**",**journal of money,investment and banking**,vol,24,no,12,p(114-122), 2012.

أغلب الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وبرنامج تحليل الإحصائي**SPSS** في دراسة (ميلي سمية، 2008) و (قندلفت، 2018) و(الشيخلي، 2012) في الجانب التطبيقي، الا انه نجد الاختلاف في دراسة (دادة، بن عمارة، 2018) حيث انها اعتمدت على دراسة استكشافية تم استخدام المقابلة فيها كأداة رئيسية لجمع البيانات و المعلومات، كما تم استخدام لتحليل بيانات المقابلات برنامج تحليل البيانات الكيفية (**NVIVO12**) و اعتمدت في مجملها على أداة الاستبيان؛

اما فيما يخص نتائج الدراسات فنجد كل دارسة مختلفة من حيث النتائج عن الأخرى فكل دراسة عالجت موضوع قرار منح الائتمان من جانب الذي تراه مناسب للإشكالية المطروحة فنجد دراسة (ميلي سمية، 2008) توصلت الى انه هناك تأثير اسلوب التدقيق في قرار منح الائتمان اما دراسة (قندلفت، 2018) فقد توصلت الى ضرورة معرفة المصارف لمصادر التمويل المختلفة للعميل قبل منح للائتمان، توصلت دراسة (الشيخلي، 2012) ان هناك عدة عوامل مهمة في اتخاذ قرار منح الائتمان منها الوضع المالي للعميل و سماته الشخصية و نمط سياسات الائتمانية للبنك، اما دراسة (دادة، بن عمارة، 2018) فقد توصلت الى انه هناك اثر للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الائتمان حيث يتم الاعتماد على مصداقية و شفافية القوائم المالية المقدمة و سوء استخدامها يؤدي الى ارتفاع الديون المتعثرة؛

ثانيا: الدراسات التي تناولت دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن أن نلاحظ بأنها اتفقت جميعها على أهمية التحليل المالي في توفير المعلومات المناسبة لترشيد القرارات و تقويم الأداء فنجد عدة دراسات اشتركت في الجانبين من دراستنا و المتمثل في التحليل المالي و قرار منح الائتمان و نجد هذا في دراسة (الكحلوت ،2005)و (تانيا قادر ، 2012) ، (الطويل، 2008)، (البحيصي و آخرون،2007) كما نلاحظ أنها تتفق في عينة الدراسة و هي مجموعة البنوك التجارية، نجد هذا في دراسة (Mansoor MAITAH، 2012) و دراسة (Siam,2012)، و (الكحلوت ،2005)و (تانيا قادر ، 2012)، و دراسة (البحيصي و آخرون،2007)، كما نلاحظ أن أغلب الدراسات إستخدمت المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري و المنهج تحليل الإحصائي في الجانب التطبيقي، و إعتمدت في مجملها على أداة الإستبيان، و برنامج تحليل البيانات الاحصائية **SPSS** كدراسة (Siam,2012)، و دراسة (MAITAH,2012)، و (الكحلوت ،2005)و (تانيا قادر ، 2012)، و دراسة (البحيصي و آخرون،2007)؛

اما فيما يخص نتائج الدراسات فنجد كل دارسة مختلفة من حيث النتائج عن الأخرى فكل باحث عالج موضوع قرار منح الائتمان و التحليل المالي من جانب الذي يراه مناسب للإشكالية المطروحة فنجد دراسة (الكحلوت ،2005)، (MAITAH,2012)، (البحيصي و آخرون،2007) توصلوا الى ان درجة الإعتماد و استخدام التحليل المالي لأغراض إتخاذ قرار منح الإئتمان ضعيفة جدا، كما أنه لا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الإئتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور و اهمية التحليل المالي بإستخدام النسب في عملية صنع القرار الإئتماني، و أنهم يستغنون عن إجراء التحليل المالي في ظل وجود ضمانات عينية و مالية كافية، أما دراسة (تانيا قادر ، 2012) توصلت إلى وجود علاقة طردية بين الإعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للشركات طالبة الإئتمان و بين قياس المخاطر الإئتمانية قبل منح الإئتمان، و فيما يخص دراسة (Siam,2012) فقد توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في إستخدام بعض الأساليب المالية و المحاسبية و المؤشرات و النماذج من قبل مديري الإئتمان عند دراسة موقف العميل المالي عند إتخاذ قرار منح الإئتمان يؤدي إلى زيادة إمكانية التعرف على إمكانيات الأفراد و المؤسسات طالبي الإئتمان في السداد و طرق السداد .

الفرع الثاني : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

و فيما يتعلق بدراستنا الحالية، فقد هدفت إلى إبراز دور تحليل القوائم المالية في منح الإئتمان في البنوك التجارية فتعتبر دراسة كل من (الكحلوت ،2005)، (البحيصي و آخرون، 2007) ، (Siam,2012)الأقرب إلى الإشكالية التي تعالجها الدراسة الحالية، إلا أن دراستنا تختلف عن هذه الدراسات و الدراسات الأخرى في عدة نقاط نوجزها فيما يلي :

أولا : أوجه التشابه

هدفت مجموعة من الدراسات إلى إبراز دور التحليل المالي في قرار منح الإئتمان في البنوك التجارية بشكل عام دون التمييز بين طبيعة البنوك، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز دور تحليل القوائم المالية في منح الإئتمان في البنوك التجارية العمومية و الخاصة، كما اتضح أن الدراسات السابقة اتفقت مع الدراسة الحالية من حيث الهدف و المتمثل في أهمية التحليل المالي في صنع قرار منح الائتمان من خلال استخدام عدة طرق علمية في التحليل، فنجد اغلبها إعتمدت في مجملها على أداة الإستبيان، و برنامج تحليل البيانات الاحصائية **SPSS**،كما أن هناك إتفاق من حيث عينة الدراسة المختارة فمعظم الدراسات ركزت دراستها على البنوك التجارية و كل دراسة اختارت العينة المناسبة لها و أجرت تحليلها من أجل الوصول إلى النتائج؛

ثانيا : أوجه الإختلاف

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتسليط الضوء و التركيز على دور تحليل القوائم المالية في منح الإئتمان، و كانت الدراسة على مجموعة من البنوك التجارية العمومية و الخاصة، كما أنها أنجزت في فترة زمنية حديثة أي في فترة توسعت فيها نظرة و إتجاهات البنوك التجارية في منح الإئتمان، واختلفت الدراسات السابقة فيما بينها من حيث عينة الدراسة المختارة فبعض الدراسات اختارت مجموعة من البنوك التجارية و بعض الدراسات اختارت البنوك الخاصة لدراسة الظاهرة نجده في (قندلفت، 2018) ، كما تناولت بعض الدراسات موضوع قرار منح الائتمان او موضوع الائتمان من نواحي عدة، نجد بعض الدراسات ركزت دراستها على مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني و البعض الاخر ركز على العوامل المؤثرة على التحليل المالي في ترشيد قرار منح الائتمان و البعض الاخر درسه من حيث أثر الافصاح المحاسبي على القرار الائتماني و كذا تأثير القوائم المالية في صنع القرار، كما نجد الاختلاف من حيث طريقة معالجة البيانات فأغلبها إعتمد على برنامج **SPSS** و منها من استخدم اسلوب المقابلة و برنامج تحليل البيانات الكيفية (**NVIVO12**) و هذا في دراسة (دادة، بن عمارة، 2018)، كما تبين أيضا أن كل دراسة مختلفة عن الاخرى في الاشكالية المطروحة و الهدف فكل دراسة إنطلقت من إشكالية رئيسية مختلفة عن الأخرى، حاول من خلالها كل باحث الوصول إلى نتائج، و يرجع ذلك لاختلاف الإهتمامات التي ميزت كل دراسة عن الأخرى، و التي أمدت الباحثة بالعديد من المعارف و الأفكار المتنوعة حول موضوع الدراسة،

وبالنسبة لدراستنا التي تدور حول دور تحليل القوائم المالية في منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة بالجزائر، حيث قمنا بإعداد استبيان لمجموعة من البنوك الناشطة بولاية ورقلة، وسنعتمد في تحليلنا لمعالجة النتائج المتحصل عليها بإخضاعها إلى عملية التحليل الاحصائي باستخدام برنامج **spss** للوصول إلى مدى صحة أو نفي فرضيات الدراسة، حيث توصلت الدراسة الى اثبات صحة الفرضيات التي كان مفادها ان البنوك التجارية العاملة بالجزائر تستخدم تحليل القوائم المالية في عملية منح الائتمان و فرضية ان القوائم المالية تؤثر على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة بالجزائر و التي اكدتها دراسة كل من (الطويل، 2008)، (تانيا قادر ، 2012)، و (Siam... 2012,) (Mansoor Maitah،2012) التي اكدت

صحة الفرضية الاولى، و دراسة كل من (ميلي سمية ، 2008) و (Mansoor Maitah ، 2012) اكدت صحة الفرضية الثانية، على عكس دراسة (الكحلوت ،2005)، (MAITAH,2012)، (البحيصي و آخرون،2007) توصلوا الى ان درجة الاعتماد و استخدام التحليل المالي لأغراض إتخاذ قرار منح الإئتمان ضعيفة جدا، و التي كانت عكس الفرضية، اما دراسة (عزام قندلفت ، 2018) فقد اعتمدت على الضمانات المقدمة من طرف العميل طالب الائتمان في عملية منح الائتمان، اما (هديل الشيخلي، 2012) فقد اعتمدت على العوامل المؤثرة في منح الائتمان في اتخاذ قرار منح الائتمان، و دراسة (دادة و بن عمارة، 2018) انه هناك أثر للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية حيث تعتمد على مصداقية و شفافية القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة الإئتمان.

خلاصة الفصل :

إتضح مما سبق من الفصل الأول من الجانب النظري أن أهمية تحليل القوائم المالية في إتخاذ قرار منح الائتمان و مساعدة المحللين الائتمانيين و ترشيد قراراتهم الاقتصادية، و ان للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ قرارات منح الائتمان من خلال عدة عوامل و الشروط الواجب توفرها لمنح البنك للائتمان من خلال تحليل النسب المالية .

إلى أهم المراحل المتبعة في إتخاذ قرار منح الإئتمان و كذا الشروط و المقومات الواجب توفرها لمنح الإئتمان، لأهم العوامل المؤثرة فيه، و إلى أهداف التحليل المالي و أهميته في إتخاذ القرار الرشيد بالنسبة للمحللين الماليين، كما ينبغي على البنك السعي المستمر للدراسة المالية الجيدة من خلال إستعمال لأساليب و طرق و تقنيات التحليل المالي.

الفصل الثاني :

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد استعراضنا في الجانب النظري إلى أهم المفاهيم والجوانب الملمة بموضوع منح الائتمان و تحليل القوائم المالية، سوف نحاول من خلال هذا الفصل دراسة دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان من خلال دراسة ميدانية على مستوىعدد من وكالات البنوك التجاريةالعاملة بولاية ورقلة، وذلك بالاعتماد على استبيان تم توزيعه على الموظفين بهذه الوكالات لمعرفة اتجاهاتهم فيما يتعلق بأهمية ودرجة تأثير تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان،وقد تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة.**
- **المبحث الثاني : نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.**

المبحث الأول: الطريقة و الادوات المتبعة في الدراسة

من خلال هذه الدراسة سوف يتم استعمال مجموعة من الادوات والأساليب الإحصائية المناسبة لخصائص مجتمع وعينة الدراسة، بغرض عرض، معالجة و تحليل المعطيات.وسوف نتطرق لذلك كالتالي:

المطلب الاول:الطريقة المتبعة في الدراسة

سنتناول في هذا المطلب منهجية الدراسة و الاساليب الإحصائية المستخدمة

الفرع الاول: منهجية و إجراءات الدراسة

1. منهجية الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة الى الوصول الى معرفة دور تحليل القوائم المالية في منح الائتمان بالتطبيق على عينة من الموظفين المسؤلين عن منح الائتمان في مجموعة من البنوك العمومية و الخاصة، لهذا اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف الى توفير البيانات و الحقائق عن إشكالية الدراسة، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة ووصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها كميا و كيفيا،

2. الاساليب و الادوات الإحصائية المستعملة في الدراسة:

من أجل معالجة معطيات الاستبيان تم الاعتماد على بعض أدوات الإحصائية نذكر منها برنامج EXCELبرنامج الخدمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS20 (statisical package for social sciences) و بواسطة هذا البرنامج تمت الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التي تتناسب مع فرضيات الدراسة ومتغيراتها منها:

1 -معامل الثبات والصدق ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق الأداة؛

2 -استخدام التكرارات و النسب المئوية وذلك لمعرفة توزيع أفراد العينة حسب متغير الخصائص الديموغرفية؛

3 -متوسطات الحسابية المرجحة والانحراف المعياري لكل محور (بعد) وفقراته بهدف الكشف عن إتجاه آراء العينة حول متغيرات الدراسة؛

4 -اختبار فرق المتوسطين (ت) Independent semples testلمعرفة الفروق في إجابات العينة التي تعزى اطبيعة البنك(عام أو خاص)؛

5 -استخدام اسلوب المقابلة.

الفرع الثاني : مجتمع وعينةالدراسة

1 -مجتمع الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، سواء بنوك عمومية او بنوك خاصة، اما العينة (عينة غير احتمالية هادفة) فقد استهدفت الموظفين المختصين بالإئتمان البنكيو المسؤلين لدى سبعة وكالات لبنوك تجاريةمتواجـــدة

على مستوى ولاية ورقلة ، حيث شملت العينة خمسة بنوك عمومية تمثلت في بنك الفلاحة و التنمية الريفيـــة **BADR**، بنك التنمية المحلية **BDL**، البنك الوطني الجزائري**BNA**، القرض الشعبي الجزائري **CPA**، وثلاث بنوك خاصـــة هـــم :سوسيتيجينرال الجزائر **Société Générale Algéria**، بنك الخليج العـــربي **Bank AGB**، بنـــك الســـلام **SALAM** :في حين تم رفض الاستقبال وإجراء الدراسة لدى كل من بنك (الخارجي الجزائري **BEA**، الصـــندوق الوطني للتوفير و الإحتياط بنك (**CNEP-Banque**)،

يتكون أفراد العينة من الموظفين والمدراء التابعين لوكالات البنوك المذكورة سالفا والمتواجدة على مستوى ولاية ورقلة، وقد قدر عدد الاستبيانات الموزعة على هذه العينة حوالي 78 استبيان ، في حين انه تم استرداد 67 استبيان كلها صالحة للتحليل، وبالتالي فإن نسبة الاستجابة تقدر بحوالي 86%(الاستبيانات المقبولة لإجراء الدراسة والتحليل)، و الجدول الموالي يوضح نسبة و عدد الاستبانات الموزعة و المسترجعة.

الجدول رقم (2-1): عينة الدراسة و عدد الاستمارات الموزعة و المسترجعة

البنوك/ عدد الاستبيانات	الموزعة	النسبة%	المسترجعة	النسبة%	غير مسترجعة	النسبة%
خاص	30	%38,5	28	%41,8	2	%18,18
عام	48	%61,54	39	%58,2	9	%81,82
المجموع	78	100	67	86%	11	%100

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-1) ان عدد الاستبانات الموزعة في البنوك الخاصة و البالغ عددها 3 وكالات بنكية هو 30 استبانة بنسبة 38,5% و المسترجعة 28 بنسبة 41,8 %، و بلغ عدد الاستبانات غير المسترجعة 2 بنسبة 18,18%، في حين ان عدد الاستبانات الموزعة في البنوك العمومية و البالغ عددها 4 وكالات هو 48 استبانة بنسبة 61,54% وتم استرجاع 39 بنسبة 58,2% ، و بلغ عدد الاستبانات غير المسترجعة 9 بنسبة 81,82 %,

2 -توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية للعينة

أ/ توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر :

جدول رقم (2-2) : توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	10	%15
من 30 إلى أقل من 40سنة	43	%65
من 40 إلى أقل من 50 سنة	12	%18
50سنة فأكثر	2	%3
المجموع	67	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تحليل بيانات الاستبيان

من خلال الجدول (2-2) نلاحظ أنسبة 65% بتعداد 43 مفردة كانت للفئة من 30 إلى أقل من 40 سنة حيث تعد الأكثر فئة عمرية تعمل في البنوك، لتأتي بعدها نسبة 18%بتعداد12 مفردة كانت من 40 إلى أقل من50 سنة، ثم تأتي بعدها فئةأقل من 30 سنة بنسبة 10%بتعداد 10 مفردة، لتليها فئة 50 سنة فأكثر بنسبة 3% بتعداد 2 مفردة، ما يفسر ان اغلب المستوجبين من فئات عمرية متوسطةاي اعتماد البنوك على الفئة المتوسطةأكثر من الاعتماد على الموظفين ذوي الخبرة ومتقدمة في السن ,

ب/ توزيع عينة الدراسة حسب مستوى التعليم

جدول رقم (2-3) : توزيع عينة الدراسة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	التكرار	النسبة
الليسانس فأقل	38	% 57
ماستر أو مهندس	22	% 33
ماجستير	05	% 08
دكتوراه	02	%3
المجموع	67	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على تحليل بيانات الاستبان

من خلال الجدول رقم (2-3) المبينين أعلاه أن جل عينتي الدراسة تتميز بمستوى تعليمي عالي وجيد ويتضح ذلك من خلال النسبة التي تحصل عليها أصحاب المستوى اليسانس فأقلقدرت بـــ 57% بتعداد38 مفردة، يليها مباشرة أصحاب المستوى ماستر أو مهندس بنسبة 33% بتعداد 22 مفردة، و هذا يدل على تطوير مستويات الموظفين من ابرام اتفاقيات مع الجامعات لإكمال الشهادات العليا منها الماستر، ثم يأتي بعدها أصحاب المستوى الماجستير بنسبة 8%بتعداد 5 مفردة، بينما تحصل أصحاب دكتوراه على نسبة 03%بتعداد 2 مفردة، و هي نسبة معتبرة من الكفاءات المتنوعة؛

و هذا ما يظهر ان البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تعتمد على الفئات ذات المستوى الجامعي و بالتالي فان الموظفين في المصالح المسؤولة عن عملية منح الائتمان لديهم مؤهلات علمية تضمن لهم السير الجيد للعمل و مواكبة التطورات الحديثة و المساهمة في تحقيق تنمية و اهداف البنوك.

ت/ توزيع عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية :

جدول رقم (2-4):توزيع عينة حسبالأقدمية

الأقدمية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	20	%30
من 05الى اقل من 10 سنوات	27	%40
من 10الى أقل من 20 سنة	16	%24
20 سنة فأكثر	4	%6
المجموع	67	100,0%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تحليل بيانات الاستبانة.

من خلال الجدول (2-4)أن نسبة 40% بتعداد 27 مفردة كانت للفئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات حيث تعد الأكثر في سنوات العمل في البنوك، لتأتي بعدها نسبة 30%بتعداد 20 مفردة كانت لأقل من5 سنوات، ثم تأتي بعدها من 10إلى أقل من 20 سنة بنسبة 24%بتعداد 9 مفردة، لتليها فئة من 20 سنة فأكثر بنسبة 6% بتعداد 4 مفردة، و هذا ما يفسر ان البنوك التجارية محل الدراسة تتمتع بعدد كبير من الموظفين المسؤولين عن عملية منح الائتمان ذوي خبرة معتبرة لإدارة امور القطاع المصرفي بأفضل الطرق، ولكن هذا لا يمنع ان لديها عدد من الموظفين الذين يتمتعون بخبرة معتبرة في مجال منح الائتمان .

ث/ توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص:

جدول رقم (2-5):توزيع عينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
مالية	20	%30
محاسبة	17	%25
إقتصاد	22	%33
أخرى	8	%12
المجموع	67	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تحليل بيانات الاستبانة

من خلال الجدول (2-5)أن نسبة 33% بتعداد 22 مفردة كانت للفئة إقتصاد حيث تعد الأكثر في سنوات التعامل مع البنك، لتأتي بعدها نسبة 30%بتعداد 20 مفردة كانت لتخصص مالية ، ثم تأتي بعدها المحاسبة بنسبة 25%بتعداد 17 مفردة، لتليها فئة أخرى بنسبة 6% بتعداد 8 مفردة، وهو ما يوضح ان موظفي الائتمان ينتمون الى مجال الاختصاص و هم اقدر من غيرهم على استخدام ادوات التحليل المالي،كما يسهل على الموظفين مواكبة التطورات البنكية الحاصلة.

ج/ توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع البنك :

جدول رقم (2-6):توزيع عينة حسب نوع البنك

نوع البنك	التكرار	النسبة
عام	40	%60
خاص	27	%40
المجموع	67	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تحليل بيانات الاستبانة.

من خلال الجدول (2-6)أن نسبة 60% بتعداد 40 مفردة كانت لفئة البنوك العمومية حيث تعد الأكثرتواجد في القطاع البنكي ، لتأتي بعدها نسبة 40%بتعداد 27 مفردة كانت للبنوك الخاصة، و هذا ما يفسر قلة تواجد البنوك الخاصة في مدينة ورقلة .

المطلب الثاني: متغيرات وأداة الدراسة.

سنتطرق في هذا المطلب الى متغيرات الدراسة و اداة الدراسة

الفرع الأول : متغيرات الدراسة

المتغير المستقل :الذي يشمل المحور الثاني و عدد عباراته 18 عبارة؛

المتغير التابع : الذي يشمل المحور الثالث و عدد عباراته 11 عبارة.

و تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- ✓ **المتغير المستقل** : تحليل القوائم المالية باستعمال النسب المالية المتمثلة في (السيولة، النشاط، المديونية، الربحية، السوق ،المردودية)؛
- ✓ **المتغيرالتابع**:و يشمل قرارمنح الائتمان و الشكل المبين أدناه يوضح متغيرات الدراسة .

الشكل رقم (2-1) يوضح نموذج متغيرات الدراسة

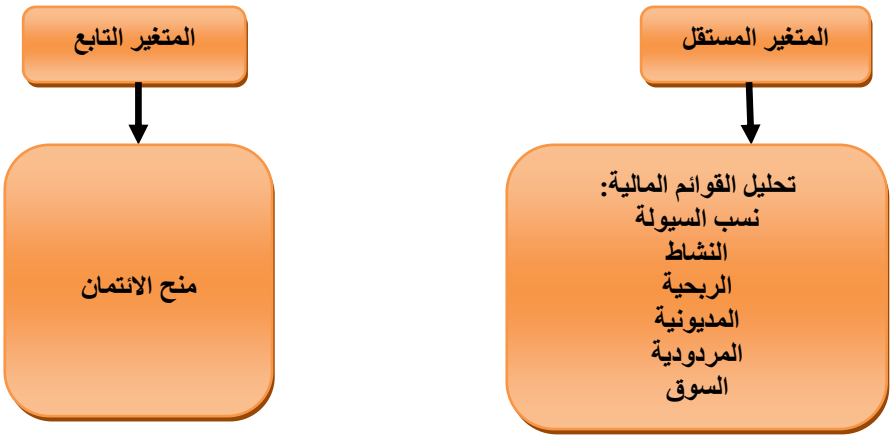

المصدر:من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: أداة الدراسة

سنتطرق في هذا الفرع الى اداة الدراسة

أولا: تصميم الاستبانة:

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية،وقد تم تصميمه استنادا لعدد من الدراسات السابقة،كما تم عرض الاستبيان للتحكيم من طرف مجموعة من أساتذة الكلية **والملحق رقم (1)** يوضح قائمة الأساتذة المحكمين,وعدد فقراته هي 24 حيث استخدمنا مقياس ليكرت الخماسي؛

يتكون الاستبيان من 24 فقرة، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء كمايلي :

- ❖ **الجزء الأول : الخاص بالخصائص الديموغرافية**

يتعلق محتوى هذا الجزء بالخصائص الديموغرافية لكل موظف من العمر، مستوى التعليم، الأقدمية، التخصص، نوع البنك؛

❖ **الجزء الثاني: الخاص بالاعتماد على تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الإئتمان**

يتعلق هذا الجزء بآراء المسؤولين و موظفي الائتمان حول واقع استخدام تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان و قد تم تقسيمها إلىثمانية عشر سؤال.

❖ **الجزءالثالث : مدى تأثير التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان**

يتعلق هذا الجزء بآراء المسؤولين و موظفي الائتمان حول دور وأهمية تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني و قد تم تقسيمها إلى احدا عشر سؤالا.

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسيالذي يعبر عن الخيارات (موافق بشدة, موافق، محايد, غير موافق، غير موافق بشدة)، و هو مقياس ترتيبي، و الجدول التالي يوضح درجات الموافقة حسب جدول ليكرت الخماسي:

جدول رقم (2-7) : يوضح درجات الموافقة حسب مقياس ليكارت الخماسي(Likert Scale)

البيانات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترمز	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا: صدق و ثبات الاستبانة

وزع الاستبيان لتأكد من الصدق الظاهري، حيث الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، أما الصدق فنقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، وقد تم اختبار درجة الثبات وصدق المقياس من خلال معامل الاختبار الفا كرو نباخ وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2-8) :معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الرقم	المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ ثبات	الصدق
2	مدى الإعتماد على تحليل القوائم المالية في إتخاذ القرار الائتماني	18	0,952	0,975
3	مدى تأثير إستخدام التحليل المالي على إتخاذ القرار الائتماني	11	0,701	0,847
	مجموع المحاور	29	0,923	0,960

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تحليل بيانات الإستبان

نلاحظ من خلال الجدول رقم : (2-3) أن معامل ألفا كرونباخ لمحوري الإستبيان تتراوح بين 952,،0,701 وهي قيم مرتفعة جدا، وهذا يعني أن هناك مصداقية في الاجابات مما يشير إلى أن فقرات الاستبيان تتمتع بالاتساق الداخلي ، كما أن معامل ألفا كرونباخ لمحوري الاستبيان معا بلغ 0,923، وهذا يدل على أن قيمة الثبات جيدة ومقبولة , أما بالنسبة لمقياس الصدق الذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ تراوحت قيمته لمحوري الاستبيان بين 0,847، و

0,975 في حين مقياس الصدق لمحوري الاستبيان معا بلغ 0,960 وهي قيمة عالية ، وهذا ما يدل على ثبات وصلاحية الاستبيان للتحليل وتفسير النتائج و تعميمها على جميع مجتمع الدراسة.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى نتائج الدراسة وتفسير النتائج وفقا للفرضيات الموضحة، حيث يتم دراسة خصائص العينة من حيث البيانات الأولية، إلى جانب إجابات العينة على العبارات التي تضمنها الاستبيان، للوصول أخيرا إلى اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها

الفرع الأول : عرض نتائج تحليل عبارات المحور الثاني.

نقوم هنا بحساب المتوسطات و الغرض من حساب هذه المتوسطات، هو معرفة توجهات المستجوبين لمعرفة هل هناك دور لتحليل القوائم المالية في منح الائتمان على عينة الدراسة.

يتضمن هذا المحور ثمانية عشر سؤال متعلقة استخدام القوائم المالية، وقد جاءت نتائج إجابات أفراد العينة على فقراته كما هو موضح في الجدول رقم (2-9).

الجدول رقم (2-9) يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الثاني لأداة الدراسة بإستخدام المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري، و إختبار t من جهة واحدة؛

الرقم	العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
1	تفرض القوانين الداخلية للبنك استخدام القوائم المالية لاتخاذ قرارات منح الائتمان	4,04	0,747	مرتفعة	1
2	لا تستطيع إدارة البنك التنبؤ بوضع الزبون طالب الائتمان دون استخدام التحليل المالي	3,85	0,744	مرتفعة	6
3	لدى البنك نظام معلومات يلبي احتياجاته	4	0,835	مرتفعة	2
4	يبرمج البنك دورات تدريبية للموظفين لتحسين ادائهم	4	0,835	مرتفعة	2
5	تؤثر مؤهلات و قدرات محللي الائتمان على درجة الاعتمادعلى التحليل المالي	3,78	0,902,	مرتفعة	10

6	تهتم إدارة البنك بتطوير قدرات الموظفين و تحسين أدائهم باستمرار بالتحليل المالي	3,76	0,854	مرتفعة	11
7	لا يجد الموظف صعوبة في تحليل القوائم المالية	3,42	0,940	مرتفعة	15
8	تعطي ادارة البنك الاهتمام الاكبر لتحليل القوائم المالية	3,75	0,766	مرتفعة	12
9	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس و تقييم ربحية و سيولة الزبون	3,76	0,854	مرتفعة	11
10	يتم استخدام النسب المالية في البنك لغرض منح الائتمان	3,82	0,815	مرتفعة	7
11	يستخدم البنك الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة طالبة الائتمان	3,96	0,806	مرتفعة	4
12	يستخدم البنك جدول حسابات النتائج لتحديد الارباح	3,79	0,808	مرتفعة	9
13	يستخدم البنك جدول تدفقات النقدية لتحديد رصيدالمؤسسة طالبة الائتمان	3,82	0,796	مرتفعة	7
14	يستخدم البنك التحليل الافقي في اتخاذ قرارات منح الائتمان	3,69	0,839	مرتفعة	14
15	يستخدم البنك التحليل العمودي في اتخاذ قرارات منح الائتمان	3,70	0,905	مرتفعة	13
16	يستخدم التدقيق في القوائم المالية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان	3,97	0,887	مرتفعة	3
17	سوء استخدام القوائم المالية يؤدي الى ارتفاع الديون المتعثرة	3,94	0,851	مرتفعة	5
18	تحفز السلطة النقدية البنوك على اعتماد التحليلالماليكأساسلاتخاذالقرارالائتماني	3,81	0,909	مرتفعة	8
	المحور الرئيسي الثاني ككل	**3,8250**	**0,62243**	**مرتفعة**	

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم 20,0 .

نلاحظ من الجدول رقم (2-9) أن درجة الموافقة على عبارات المحور الأول تتراوح بين 3,42و 4 و جميعها تقريبا تنتمي إلى مجال موافق، أي أن المستجوبون يوافقون على جميع عبارات هذا المحور، و هذا ما يؤكده أن متوسط كل عبارة أكبر من 03، أما بالنسبة للمتوسط العام للمحور فقد بلغ 3,8250؛

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط العام للمحور الرئيسي الأول بلغ 3,7273بدرجة موافقة مرتفعة، مما يعني أن البنوك محل الدراسة تستخدم القوائم المالية، كما نلاحظ أن الانحراف المعياري لعبارات هذا المحور بلغ 0,4345 وهو أقل من الواحد مما يعني عدم وجود تفاوت وتشتت بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق باستخدام القوائم المالية، وقد جاءت درجة الموافقة على هذه الإجابات مرتفعة، كما نلاحظ أن العبارة رقم 06 احتلت المرتبة الأولى بمتوسط بلغ 3,99، وهذا ما يعني أن البنوك محل الدراسةتعتمد في اتخاذ قرار منح الائتمان على مقارنة المؤشرات المالية لنشاط الزبون، وهو ما قد يفسر لاستخدام البنوك القوائم المالية في منح الائتمان، من خلال تحليل القوائم المالية.

الفرع الثاني : عرض نتائج تحليل عبارات المحور الثالث

الجدول رقم (2-10) يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الثالث لأداة الدراسة بإستخدام المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري،

حيث يتضمن هذا المحور احدا عشر سؤال متعلقة بتاثير استخدام القوائم المالية، وقد جاءت نتائج إجابات أفراد العينة على فقراته كما هو موضح في الجدول رقم 2-10.

الجدول رقم (2-10) :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على المحور الرئيسي الثالث.

الرقم	العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
1	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب السيولة	3,96	0,614	مرتفعة	3
2	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب النشاط	3,93	0,785	مرتفعة	5
3	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب الربحية	3,96	0,843	مرتفعة	4
4	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب المديونية	3,75	0,893	مرتفعة	8
5	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب الهيكل المالي	3,79	0,664	مرتفعة	7
6	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على مقارنة المؤشرات المالية لنشاط الزبون	3,99	0,707	مرتفعة	1
7	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على الضمانات العينية المقدمة أكثر من الاعتماد على تحليل القوائم المالية	3,72	1,056	مرتفعة	9
8	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على شفافية و مصداقية البيانات المالية	3,97	0,797	مرتفعة	2
9	يمكن أن يستغني البنك عن اعتمادالتحليل المالي كأساس لاتخاذ القرارالائتماني في حال توفر ضمانات عينية ومالية كافية	3,21	1,149	متوسطة	10
10	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على وجود توازن بين مكونات الهيكل التمويلي لنشاط الزبون	3,84	0,846	مرتفعة	6

11	يمكن أن يستغني البنك عناعتمادالتحليلالماليكأساسلاتخاذالقرارالائتماني إذا كانت حصة العميلفيالسوقكبيرة	2,91	1,026	متوسطة	11
	المحور الرئيسي الثاني ككل	3,7273	0,4345	مرتفعة	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم 20,0 .

نلاحظ من الجدول رقم (2-10) أن درجة الموافقة على عبارات المحور الثالث تتراوح بين 3,99و 2,91 و جميعها تقريبا تنتمي إلى مجال أوافق، أي أن المستجوبون يوفقون على جميع عبارات هذا المحور، ما عدا العبارات رقم 9 و 11 فهي تنتمي الى مجال محايد، و هذا ما يؤيد أن أغلب المستجوبين يوافقون على جميع عبارات هذا المحور، هذا ما يؤكده أن متوسط كل عبارة أكبر من 03، أما بالنسبة للمتوسط العام للمحور فقد بلغ 3,7273؛

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط العام للمحور الرئيسي الأولبلغ3,7273بدرجة موافقة مرتفعة، مما يعني أن البنوك محل الدراسةتستخدم تحليل القوائم المالية، كما نلاحظ أن الانحراف المعياري لعبارات هذا المحور بلغ 0,4345 وهو أقل من الواحد مما يعني عدم وجود تفاوت وتشتت بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق ب تأثير استخدام تحليل القوائم المالية، وقد جاءت درجة الموافقة على هذه الإجابات مرتفعة، كما نلاحظ أن العبارة رقم 06 احتلت المرتبة الأولى بمتوسط بلغ 3,99، وهذا ما يعني أن البنوك محل الدراسةتعتمد في اتخاذ قرار منح الائتمان على مقارنة المؤشرات المالية لنشاط الزبون، وهو ما قد يفسرلتأثيراستخدام البنوك القوائم المالية في منح الائتمان، من خلال تحليل القوائم المالية.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

الفرع الأول : إختبار التوزيع الطبيعي (إختبار كالمجروف–سميرنوف)

قمناباختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا باستخدام إختبار كالمجروف-سميرنوفkolmogorov-smirnov للمحورين وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (2-6) الآتي :

الجدول رقم(2–11): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (k–s)

الرقم	المحور	عدد العبارات	(k–s)	مستوى الدلالة sig
2	استخدام البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة القوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني	18	0,913	0,375
3	تأثير استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة	11	0,861	0,448

المصدر : مخرجات برنامج spss لإصدار رقم 20,0 .

نلاحظ من الجدول رقم(2-11) انه باستخدام اختبار كولموروف-سيمرنوف kolmogorov-smirnov تبين ان القيمة الاحتمالية **sig**كانت اكبر من مستوى الدلالة **α=5 %**للمحورين على التوالي 0,375و 0,448، مما

يدل على ان البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي و هذا يؤدي الى حساب المتوسط الحسابي و اختبار الفرضيات باستخدام الاختبارات المعلمية **اختبار t.**

الفرع الثاني : اختبار الفرضية الأولى

H_0: لا تستخدم البنوك التجارية العاملة بالجزائرتحليل القوائم المالية في عملية منح الائتمان؛

H_1: تستخدم البنوك التجارية العاملة بالجزائرتحليل القوائم المالية في عملية منح الائتمان؛

لاختبار هذه الفرضية سيتم الاعتماد على اختبار T لعينة واحدة (One Sample T- Test) بمستوى معنوية 0,05، حيث يكون المحور ايجابي بمعنى أن المستجوبين يوافقون على العبارات المتعلقة بالأداء بأبعاده الأربعة، إذا كان مستوى المعنوية أقل من 0,05 والوزن النسبي أكبر من 60%، ويكون اتجاه المحور سلبي أي أن المستجوبين لا يوافقون على عبارات المحور الرئيسي الثاني، إذا كان مستوى المعنوية أقل من 0,05 والوزن النسبي أقل من 60%، ويكون المستجوبين على الحياد في حالة مستوى المعنوية أكبر من 0,05، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

نتائج إختبار الفرضية موضحة في الجدول الموالي :

الجدول(2-12):اختبار T للعينة الواحدة للفرضية الرئيسية الثانية

	Valeur de test = 3=(1+5)/2					
	T	Ddl	Sig, (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
PER	50,302	66	,000	3,825	3,6732	3,977

المصدر : مخرجات برنامج spss لإصدار رقم 20,0 .

يظهر الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة قد بلغت 50,302وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 0,05 حيث قيمة Sig تساوي 0,000؛ وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة2,00 وتشير قاعدة القرار إلى رفض القيمة العدمية H_0 إذا كانت قيمة tالمحسوبة أكبر من t الجدولية أي رفض الفرضية الصفرية، و يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على استخدام البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة لتحليل القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة Sig البالغة صفرا وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثانية

H_0: لا تؤثر القوائم المالية على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة بالجزائر؛

H_1: تؤثر القوائم المالية على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة بالجزائر؛

لاختبار هذه الفرضية سيتم الاعتماد على اختبار T لعينة واحدة (**One Sample T- Test**) بمستوى معنوية 0,05، حيث يكون المحور ايجابي بمعنى أن المستجوبين يوافقون على العبارات المتعلقة بالأداء بأبعاده الأربعة، إذا كان مستوى المعنوية أقل من 0,05 والوزن النسبي أكبر من 60%، ويكون اتجاه المحور سلبي أي أن المستجوبين لا يوافقون على عبارات المحور الرئيسي الثاني، إذا كان مستوى المعنوية أقل من 0,05 والوزن النسبي أقل من 60%، ويكون المستجوبين على الحياد في حالة مستوى المعنوية أكبر من 0,05، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

نتائج إختبار الفرضية موضحة في الجدول الموالي :

الجدول(2–13):اختبارT للعينة الواحدة للفرضية الرئيسية الثالثة

	Valeur de test = 3=(1+5)/2					
	T	Ddl	Sig, (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
PER	70,209	66	,000	3,7272	3,6213	3,8333

المصدر : مخرجات برنامج spss لإصدار رقم 20 ,

يظهر الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة قد بلغت 70,209وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 0,05 حيث قيمة Sig تساوي 0,000؛ وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة2,00 وتشير قاعدة القرار إلى رفض القيمة العدمية H_0إذا كانت قيمة tالمحسوبة أكبر من t الجدولية أي رفض الفرضية الصفرية، و يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على تاثير تحليل القوائم المالية على قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة Sigالبالغة صفرا وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05.

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الثالثة

H_0: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اجابات عينة الدراسة تعزى للمتغير نوع البنك؛

H_1: توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اجابات عينة الدراسة تعزى للمتغير نوع البنك؛

لتحديد فيما إذا كانت هناك فروق بين متوسطين إجابات البنوك العامة و الخاصة من العينة، قمنا بإجراء إختبار فرق المتوسطين indeepedent semples test، وذلك لمعرفة ما إذا كان مستوى الدلالة لجميع الأبعاد أكبر من 5% نقول أنه لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجابات.

جدول رقم (2–14):اختبار فرق المتوسطين (ت)Independent Sampls T – test لمتغير نوع البنك

المحاور	المتوسط المرجح		قيمة T	مستوى المعنوية
	بنك عام	بنك خاص		
المحورين الثاني و الثالث	3,60	4,05	-4,235	0.097

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى المعنوية لكل من المحورين الثاني و الثالث كان أكبر من مستوى المعنوية 5%، حيث بلغت 0,097، فحسب قاعدة القرار فانه يتم قبول الفرضية الصفرية H_0 أي " لاتوجد اختلافات ذات دلالة بين البنوك العمومية و الخاصة و رفض الفرضية البديلة H_1، و هذا ما اكدته المقابلات التي قمنا بها على مستوى وكالات البنوك العاملة بورقلة.

خلاصة الفصل:

على ضوء الدراسة التطبيقية التي تم فيها الاستعانة باستمارة استبيان لجمع المعلومات على عينة الدراسة المكونة من الموظفي الائتمان على مستوى البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، حيث تم استخدام عدة أساليب إحصائية لتحليل البيانات بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية**spss** الاصدار **20,0** حيث تم التأكد من ، ومن درجة ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخومعامل الصدق والذين بلغت قيمتهما 0.923 و 0.960على التوالي وهما قيمتين تدلان على ثبات واستقرار مرتفعة للاستبيان؛

وبهدف عرض وتحليل سمات وخصائص عينة الدراسة تم استخدام النسب المئوية والتكرارات، ليتم بعد ذلك تحليل فقرات محاور الدراسة وبيان اتجاهات أفراد عينة الدراسة، حيث تم توظيف عدة أدوات إحصائية وهي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأخيرا تم التحقق من صدق أو نفي الفرضيات.

الخاتمة

الخاتمة :

تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى موضوع اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة عليه، مع إبراز مدى أهمية تحليل القوائم المالية لطالب الائتمان في اتخاذ هذا القرار، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: "**هل لتحليل القوائم المالية دور في منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية ؟**"، ومحاولة للإجابة على هذه الإشكالية أجريت دراسة ميدانية على مجموعة من البنوك العمومية و الخاصة العاملة بالجزائر من خلال وكالاتها المتواجدة على مستوى ولاية ورقلة، وهذا باستعمال الاستبيان مع الاستعانة بعدد من الأساليب والأدوات الإحصائية؛

وبعد تحليل إجابات العينة واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تستخدم البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة تحليل القوائم المالية في عملية منح الائتمان، وذلك بالاعتماد على طريقة التحليل بالنسب المالية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى و ما اكدته المقابلات التي قمنا بها مع مديري وكالات البنوك المتواجدة بورقلة، و التي اكدت هذه الفرضية فكانت معظم الاجابات تدور حول استخدام تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية و هذا في وكالة كل من بنك السلام و التي يتم التحليل على مستوى المديرية العامة لها ، و وكالة **BNA** تستخدم نسب السيولة، المديونية، الاستقلالية، اما وكالة سوسيتي جينيرال (**SGA**)فتستخدم نسبة السيولة ، الربحية ،النشاط،المديونية ،مؤشرات التوازن المالي و نسب الهيكل المالي، صافي راس المال، كما يستخدم احتياج لراس المال العام **BFR** و **FR**، اما **BDL**فتعتمد اكثر على الضمانات المقدمة ، اما **CPA**فيوجد نظام هو الذي يقوم بحساب النسب المالية من المديرية العامة للبنك.

- يؤثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر فإنطلاقا من تحليل النتائج و لأن التحليل المالي يسهل على المحليين الماليين في اتخاذ قراراتهم السليمة، اي هناك تاثير إيجابي بين تحليل القوائم المالية و قرار منح الائتمان كما اثبتته المقابلات التي قمنا بها على مستوى وكالات البنوك العاملة بورقلة، كما ان البنوك الجزائرية تعتمد كثيرا على التحليل الائتماني التقليدي بالنسب المالية و المؤشرات المالية فكانت اغلب اجابات انه يتم استخدام التحليل المالي عند صنع قرار منح الائتمان و هو ما يثبت فعلا صحة الفرضية الثانية.

- لا يختلف تأثير تحليل القوائم المالية على اتخاذ قرار منح الائتمان بين البنوك العامة والبنوك الخاصة العاملة في الجزائر، فمن خلال المقابلات التي قمنا بها على مستوى وكالات البنوك العاملة بالجزائر في ولاية ورقلة اثبت المسؤولين عن الائتمان و مديري الوكالات صحة الفرضية الثالثة حيث انه يتم استعمال تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان باستخدام التحليل المالي و المؤشرات المالية و لا يوجد اختلاف بين البنوك العامة و الخاصة.

توصيات الدراسة :

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص التوصيات التالية :

- ضرورة الاعتماد أكثر على التحليل المالي خصوصا باستخدام النسب المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان؛
- تفعيل برنامج تدريبي للموظفي مصلحة القروض بهدف إكساب المهارات المطلوبة و المهمة لنشاط البنوك التجارية؛
- تمييزو تحديد النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي و ذلك حسب طبيعة نشاط كل مؤسسة طالبة للائتمان إضافة الى السوق الذي تعمل فيه؛

- ضرورة تعيين موظفين أكفاء و ذوي خبرة في مصالح الائتمان؛
- ضرورة وضع نموذج تحليلي يعتمد على اهم النسب المستخدمة من طرف البنوك التجارية و ذلك لحماية مصالح البنك و طالبي الائتمان؛

افاق الدراسة :

على إثر النتائج المذكورة سابقا ، يمكن ابداء بعض الاقتراحات بخصوص المواضيع ذات الصلة التي يمكن دراستها مستقبلا:

- دور نظم التدريب في ترقية أداء موظفي الائتمان بالمؤسسات المصرفية؛
- العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

1. اسعد جميل العلي ، "**الادارة المالية(الأسس العلمية و التطبيقية)**"، ط1، دار وائل للنشر ، عمان- الاردن،2009؛
2. أيمن الشنطي، عامر شفير،ا"**لإدارة المالية**"، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2005،
3. حمزة محمود الزبيدي ، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني** ، الطبعة الاولى ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002؛
4. رضا صاحب أبو حامد ، "**إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي)**" ، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2002؛
5. زياد رمضان ، محفوظ جودة ،" **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**"، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2006.
6. السيسي، صلاح الدين حسن، "**الموسوعة المصرفية العلمية و العملية** "، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى، الجزء الأول ، القاهرة ، مصر ، 2011؛
7. سيف هشام صباح،"**الإئتمان المصرفي و دور التوسع الإئتماني في الأزمات المصرفية**"، **دون دار نشر ، دون طبعة، حلب، سوريا ،2009**
8. الطاهر لطرش ، "**تقنيات البنوك**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة ، 2010؛
9. علي سعد محمد داوود ،" **البنوك و محافظ الاستثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار)** "، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2012؛
10. فهمي مصطفى الشيخ، "**التحليل المالي** "، الطبعة الاولى ، دار (لا توجد) ، رام الله – فلسطين ، 2008؛
11. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، "**تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي)**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، 2009 ؛
12. محمد كمال كامل عفانة، "**إدارة الإئتمان المصرفي**" ، دار اليازوري ، الطبعة العربية ، عمان ، الأردن ، 2017؛
13. مطرمحمد، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و والائتماني**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003
14. مفلح عقل، "**مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**"، ط 2 ، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000،
15. منير شاكرمحمد، "**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** "، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005،

16. هيثم محمد ألزعبي ، **"لادارة و التحليل المالي "**، ط **1** ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان- الاردن ، 2000؛

17. وليد ناجي الحيالي،محمد عثمان،**"التحليل المالي"**، دار حنين، عمان،الأردن، 1996.

الكتب باللغة الاجنبية:

18. Brahim Sansari , « **Analyse Financiér** »,Maison Chihab, Bab El Oued , Alger , 1996.

المقالات المنشورة :

1. أحمد محمد فهمي البرزنجي، وفاء جثير مزعل حسين، **"البيئة الخارجية الخاصة و أثر تحليلها في منح الائتمان المصرفي(بحث تطبيقي في مصرفي الرافدينو الرسيد)"**، مجلة جامعة ذي قار، المجلد12، العدد3، العراق، ايلول2017؛ ص ص (40-58)

2. أحمد ميلي سمية ، **دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية (دراسة مجموعة من البنوك العاملة بولاية المسيلة)**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، المجلد:03/ العدد 01(2018) ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ،2018، ص ص (249-271)؛

3. تانيا قادر عبد الرحمن ، **"دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة و الضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي (درتسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك)"**،مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد 8، العدد 26، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة تكريت ، العراق ، 2012 ، ص ص (58- 91)؛

4. جمال معتوق، **"تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF"**، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 48، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة2 ،الجزائر،2017 ، ص ص (75- 96)؛

5. دليلة دادة و نوال بن عمارة **"اثر الافصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية "**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ISSN2392-5302 ، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2018، ص ص (134- 146)؛

6. عصام محمد البحيصي ، خالد محمود الكحلوت، **"العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسؤلي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني(دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين)"**،مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، الجامعة الاسلامية،غزة ، فلسطين، 2007، (581-606)؛

7. فخاري فاروق ، سعيدي يحي ، **"دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي"**، دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد10، العدد01، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2017، (765-802)؛

8. محمد عبادي ، " **تقييم كفاءة البنوك التجارية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)**" ، مجلة التواصل في الاقتصاد و الادارة و القانون، عدد39 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج ، الجزائر ، سبتمبر 2014، ص ص (29-40) .

المقالات باللغة الأجنبية :

9. MAITAH Mansoor, Khaled Zedan, Bashir Shibani, " **Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in Libyan Commercial Banks**",International Journal of Business and Social Science, vol.3 No .10.p 106-113,2012.

10. Mansoor MAITAH، ZedanKhaled and galalh,abudeltef"« **The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks**"**,journal of money,investment and banking**,vol,24,no,12,p(114-122), 2012

11. Siam, walidzakaria, khrawish, husniali, al-abdalla" **The Utilizing of Financial Analysis in Rationalising Decision of Granting Credit Facilities** »,international research journal of finance and economics,vol69,no 11,p(1450-2887),2012 .

البحوث العلمية :

1. أحمد ميلي سمية " **اثر استخدام اساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية** " ،اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص بنوك ، مالية و محاسبة / جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2016- 2017؛

2. إيمان انجرو، "**التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض(المصرف الصناعي السوري نموذجا)**"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير باختصاص المحاسبة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد-قسم المحاسبة-، سورية، 2006-2007؛

3. خالد محمود الكحلوت " **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني** " ،رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الاسلامية بغزة ، فلسطين، 2005؛

4. زغاشو فاطمة الزهراء، " **إشكالية القروض المتعثرة(دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي– وكالة قسنطينة50–)**"، رسالة ماجستير في علوم التسييرتخصص إدارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، قسنطينة ، الجزائر ، 2013-2014؛

5. عمار أكرم عمر الطويل " **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر** " ، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الاسلامية بغزة ، فلسطين، 2008؛

6. الغصين، هلا بسام عبد الله، " **استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات (دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة)**"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2004؛

7. هبة عزام قندلفت، "**محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل(دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في سورية)**"، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في قسم التمويل و المصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية،2017-2018؛

8. هديل أمين إبراهيم الشيخلي،"**العوامل الرئيسة المحددة لقرارا الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة ، قسم المحاسبة و التمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2012.

المواقع الإلكترونية:

http://accountinggate.com/arabic/management-accounting/ratio-analysis-of-financial-statements.html10:46/2020-03-02

الملاحق

الملحق رقم (1) : استمارة أسماء المحكمين

اسم الأستاذ	درجة العلمية
سليمان ناصر	أستاذ
بضياف عبد الباقي	أستاذ مساعد قسم – أ–

الملحق رقم (2) استمارة الإستبيان

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

استبيان

السادة والسيدات إطارات، موظفوا البنك: يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذه الإستمارة التي تدخل ضمن متطلبات انجاز مذكرة ماستر تحت عنوان « **دور تحليل القوائم المالية في منح الائتمان في البنوك التجارية** "، وأعلمكم أن الإجابات المقدمة من طرفكم تحظى بالأهمية البالغة لدينا، وبالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. نشكركم جزيلا على مساهمتكم الجـــــــــــادة بالإجابة على العبارات المرفقة وبصراحة تامة. **ولكم منا كل الشكر والتقدير.**

الرجاء وضع علامة X في الخانة التي ترى أنها مناسبة.

المحور الأول : المعلومات الشخصية

العمر	أقل من 30 سنة	من 30 إلى أقل من 40سنة	من 40 إلى أقل من 50 سنة	50سنة فأكثر
مستوى التعليم	الليسانس فأقل	ماستر أو مهندس	ماجستير	دكتوراه
الأقدمية	أقل من05سنوات	من05 إلى أقل من10سنوات	من10إلى أقل من20سنة	20سنة فأكثر
التخصص	مالية	محاسبة	إقتصاد	أخرى أذكرها
نوع البنك	عام	خاص		

المحور الثاني: مدى الاعتماد على تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تفرض القوانين الداخلية للبنك استخدام القوائم المالية لاتخاذ قرارات منح الائتمان					
2	لا تستطيع إدارة البنك التنبؤ بوضع الزبون طالب الائتمان دون استخدام التحليل المالي					
3	لدى البنك نظام معلومات يلبي احتياجاته					
4	يبرمج البنك دورات تدريبية للموظفين لتحسين ادائهم					
5	تؤثر مؤهلات و قدرات محللي الائتمان على درجة الاعتماد على التحليل المالي					
6	تهتم إدارة البنك بتطوير قدرات الموظفين و تحسين أدائهم باستمرار بالتحليل المالي					
7	لا يجد الموظف صعوبة في تحليل القوائم المالية					
8	تعطي ادارة البنك الاهتمام الاكبر لتحليل القوائم المالية					
9	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس و تقييم ربحية و سيولة الزبون					
10	يتم استخدام النسب المالية في البنك لغرض منح الائتمان					
11	يستخدم البنك الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة طالبة الائتمان					
12	يستخدم البنك جدول حسابات النتائج لتحديد الارباح					
13	يستخدم البنك جدول تدفقات النقدية لتحديد رصيد المؤسسة طالبة الائتمان					
14	يستخدم البنك التحليل الافقي في اتخاذ قرارات منح الائتمان					
15	يستخدم البنك التحليل العمودي في اتخاذ قرارات منح الائتمان					
16	يستخدم التدقيق في القوائم المالية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان					
17	سوء استخدام القوائم المالية يؤدي الى ارتفاع الديون المتعثرة					
18	تحفز السلطة النقدية البنوك على اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني					

المحور الثالث : مدى تأثير استخدام التحليل المالي على اتخاذ القرار الائتماني

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب السيولة					
2	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب النشاط					
3	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب الربحية					
4	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب المديونية					
5	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب الهيكل المالي					
6	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على مقارنة المؤشرات المالية لنشاط الزبون					
7	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على الضمانات العينية المقدمة أكثر من الاعتماد على تحليل القوائم المالية					
8	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على شفافية و مصداقية البيانات المالية					
9	يمكن أن يستغني البنك عن اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني في حال توفر ضمانات عينية ومالية كافية					
10	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على وجود توازن بين مكونات الهيكل التمويلي لنشاط الزبون					
11	يمكن أن يستغني البنك عن اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني إذا كانت حصة العميل في السوق كبيرة					

.....

.....

.....

.....

.....

.....

شكرا جزيلا لكم على حسن تعاونكم

الملحق رقم (3) مخرجات Spss v.20.0

Fréquences التكرارات و النسب المئوية

Statistics

		العمر	مستوى التعليم	الأقدمية	اتخصص	نوع البنك
N	Valid	67	67	67	67	67
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		2,09	1,57	2,06	2,27	1,40
Median		2,00	1,00	2,00	2,00	1,00

Frequency Table

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من30 سنة	10	14,9	14,9	14,9
	من30 ألى أقل من40 سنة	43	64,2	64,2	79,1
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	12	17,9	17,9	97,0
	50سنة فأكثر	2	3,0	3,0	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

التعليم مستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	فأقل الليسانس	38	56,7	56,7	56,7
	مهندس أو ماستر	22	32,8	32,8	89,6
	ماجستير	5	7,5	7,5	97,0
	دكتورا	2	3,0	3,0	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

الأقدمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	20	29,9	29,9	29,9
	من 5 إلى أقل من10 سنوات	27	40,3	40,3	70,1
	من 10 إلى أقل من 20 سنة	16	23,9	23,9	94,0
	20سنة فأكثر	4	6,0	6,0	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

اتخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مالية	20	29,9	29,9	29,9
	محاسبة	17	25,4	25,4	55,2
	إقتصاد	22	32,8	32,8	88,1
	أخرى	8	11,9	11,9	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

نوع_البنك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عام	40	59,7	59,7	59,7
	خاص	27	40,3	40,3	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

```
RELIABILITY
/VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18
/SCALE('محور الاول الفاALL') /MODEL=ALPHA
/SUMMARY=TOTAL.
```

Reliability

Scale:محور الاول الفاكرومباخ

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	67	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	67	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,952	18

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Q1	64,81	113,159	,742	,948
Q2	65,00	113,061	,753	,948
Q3	64,85	113,129	,659	,950
Q4	64,85	112,250	,711	,949
Q5	65,07	111,646	,686	,949
Q6	65,09	113,871	,599	,951
Q7	65,43	110,795	,700	,949
Q8	65,10	112,731	,751	,948
Q9	65,09	110,780	,779	,948
Q10	65,03	113,484	,655	,950
Q11	64,90	111,095	,811	,947
Q12	65,06	111,905	,759	,948
Q13	65,03	113,666	,661	,950
Q14	65,16	111,503	,752	,948
Q15	65,15	111,280	,703	,949
Q16	64,88	110,895	,741	,948
Q17	64,91	112,355	,690	,949
Q18	65,04	113,468	,580	,951

```
RELIABILITY
/VARIABLES=E1 E2 E3 E4 E5 E6 E7 E8 E9 E10 E11
/SCALE('ME7WAR 2') ALL
/MODEL=ALPHA
/SUMMARY=TOTAL.
```

Scale: الفاكروميخ المحور الثاني

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	67	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	67	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,701	11

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
E1	37,04	19,892	,471	,670
E2	37,07	19,131	,452	,666
E3	37,04	18,953	,434	,667
E4	37,25	18,616	,445	,665
E5	37,21	20,016	,403	,676
E6	37,01	19,500	,456	,668
E7	37,28	19,964	,187	,712
E8	37,03	20,757	,201	,702
E9	37,79	17,531	,416	,670
E10	37,16	18,927	,436	,667
E11	38,09	20,628	,125	,722

```
RELIABILITY
/VARIABLES=E1 E2 E3 E4 E5 E6 E7 E8 E9 E10 E11 Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9
Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18
/SCALE('MAJMO3') ALL
/MODEL=ALPHA
/SUMMARY=TOTAL.
```

Scale: الفا كرومباخ الاجمالي

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	67	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	67	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,923	29

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
E1	105,90	185,519	,454	,922
E2	105,93	183,949	,420	,922
E3	105,90	185,610	,312	,924
E4	106,10	178,731	,584	,920
E5	106,06	182,966	,562	,921
E6	105,87	182,027	,575	,920
E7	106,13	196,633	-,144	,932
E8	105,88	185,076	,359	,923
E9	106,64	188,173	,127	,929
E10	106,01	181,379	,500	,921
E11	106,94	195,815	-,118	,931
Q1	105,81	178,674	,714	,918
Q2	106,00	177,818	,762	,918
Q3	105,85	179,341	,602	,920
Q4	105,85	179,493	,595	,920
Q5	106,07	178,434	,591	,920
Q6	106,09	180,355	,541	,921
Q7	106,43	177,401	,607	,920
Q8	106,10	178,913	,683	,919
Q9	106,09	176,537	,715	,918
Q10	106,03	177,605	,701	,918
Q11	105,90	176,610	,758	,918
Q12	106,06	177,602	,708	,918
Q13	106,03	178,181	,690	,919
Q14	106,16	176,685	,722	,918
Q15	106,15	176,614	,668	,919
Q16	105,88	174,804	,763	,917
Q17	105,91	176,598	,715	,918
Q18	106,04	177,740	,616	,919

```
                                                                RELIABILITY
  /VARIABLES=E1 E2 E3 E4 E5 E6 E7 E8 E9 E10 E11 Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9
                                                 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18
                                                          /SCALE('MAJMO3') ALL
                                                                 /MODEL=ALPHA
                                                              /STATISTICS=COV
                                                           /SUMMARY=TOTAL COV.
```

Reliability

اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
المحور الاول	,118	66	,024	,924	66	,001
المحور الثاني	,101	66	,090	,972	66	,135

a. Lilliefors Significance Correction

Descriptives

المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري للمحور الأول

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
Q1	67	2	5	271	4,04	,747	,559
Q2	67	2	5	258	3,85	,744	,553
Q3	67	2	5	268	4,00	,835	,697
Q4	67	2	5	268	4,00	,835	,697
Q5	67	2	5	253	3,78	,902	,813
Q6	67	2	5	252	3,76	,854	,730
Q7	67	2	5	229	3,42	,940	,883
Q8	67	2	5	251	3,75	,766	,586
Q9	67	2	5	252	3,76	,854	,730
Q10	67	2	5	256	3,82	,815	,664
Q11	67	2	5	265	3,96	,806	,649
Q12	67	2	5	254	3,79	,808	,653
Q13	67	2	5	256	3,82	,796	,634
Q14	67	2	5	247	3,69	,839	,703
Q15	67	2	5	248	3,70	,905	,819
Q16	67	2	5	266	3,97	,887	,787
Q17	67	2	5	264	3,94	,851	,724
Q18	67	2	5	255	3,81	,909	,825
Valid N (listwise)	67						

Descriptives

المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري للمحور الثاني

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
E1	67	2	5	265	3,96	,614	,377
E2	67	2	5	263	3,93	,785	,616
E3	67	1	5	265	3,96	,843	,710
E4	67	2	5	251	3,75	,893	,798
E5	67	2	5	254	3,79	,664	,441
E6	67	2	5	267	3,99	,707	,500
E7	67	2	5	249	3,72	1,056	1,115
E8	67	1	5	266	3,97	,797	,635
E9	67	1	5	215	3,21	1,149	1,319
E10	67	2	5	257	3,84	,846	,715
E11	67	1	5	195	2,91	1,026	1,052
Valid N (listwise)	67						

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=TOTAL1 TOTAL2
    /PRINT=TWOTAIL NOSIG
     /MISSING=PAIRWISE.
```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الاول	67	3,8250	,62243	,07604
المحور الثاني	67	3,7273	,43455	,05309

One-Sample Test

	Test Value = 1					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور الاول	50,302	66	,000	3,82504	3,6732	3,9769
المحور الثاني	70,209	66	,000	3,72727	3,6213	3,8333

One-Sample Test

	Test Value = 1					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Q1	33,347	66	,000	3,045	2,86	3,23
Q2	31,375	66	,000	2,851	2,67	3,03
Q3	29,414	66	,000	3,000	2,80	3,20
Q4	29,414	66	,000	3,000	2,80	3,20
Q5	25,206	66	,000	2,776	2,56	3,00
Q6	26,453	66	,000	2,761	2,55	2,97
Q7	21,058	66	,000	2,418	2,19	2,65
Q8	29,361	66	,000	2,746	2,56	2,93
Q9	26,453	66	,000	2,761	2,55	2,97
Q10	28,327	66	,000	2,821	2,62	3,02
Q11	30,015	66	,000	2,955	2,76	3,15
Q12	28,279	66	,000	2,791	2,59	2,99
Q13	28,996	66	,000	2,821	2,63	3,02
Q14	26,222	66	,000	2,687	2,48	2,89
Q15	24,440	66	,000	2,701	2,48	2,92
Q16	27,405	66	,000	2,970	2,75	3,19
Q17	28,292	66	,000	2,940	2,73	3,15
Q18	25,280	66	,000	2,806	2,58	3,03

One-Sample Test

	Test Value = 1					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
E1	26,074	66	,000	1,955	1,81	2,10
E2	20,087	66	,000	1,925	1,73	2,12
E3	18,992	66	,000	1,955	1,75	2,16
E4	15,998	66	,000	1,746	1,53	1,96
E5	22,088	66	,000	1,791	1,63	1,95
E6	22,984	66	,000	1,985	1,81	2,16
E7	13,303	66	,000	1,716	1,46	1,97
E8	20,230	66	,000	1,970	1,78	2,16
E9	8,615	66	,000	1,209	,93	1,49
E10	17,770	66	,000	1,836	1,63	2,04
E11	7,264	66	,000	,910	,66	1,16

T-Test

Group Statistics

	نوع البنك	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
TOTAL12	عام	40	3,6060	,48193	,07620
	خاص	27	4,0575	,33061	,06363

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	
المحورين الثاني و الثالث معا	Equal variances assumed	2,830	,097	-4,236	65	,000	-,45144	,10657	-,
	Equal variances not assumed			-4,548	64,968	,000	-,45144	,09927	-,

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية وقائمة الملاحق	VIII
المقدمة	ب
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي حول تحليل القوائم المالية و منح الائتمان في البنوك التجارية	
تمهيد	2
المبحث الأول : أهمية تحليل القوائم المالية في إتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية	3
المطلب الأول : مفهوم و كيفية اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية	3
الفرع الأول : خصائص قرار منح الائتمان، شروطه و العوامل المؤثرة فيه	3
الفرع الثاني : معايير و مراحل اتخاذ قرار منح الائتمان	6
المطلب الثاني :طرق و تقنيات تحليل القوائم المالية المعتمدة في اتخاذ القرار الائتماني	10
الفرع الأول : مفهوم تحليل القوائم المالية	10
الفرع الثاني : أدوات تحليل القوائم المالية	12
الفرع الثالث : تقنيات التحليل المستعملة في البنوك لاتخاذ القرار الائتماني	13
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	16
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة	16
الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية	16
الفرع الثاني : الدراسات باللغة الاجنبية	19
المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة (موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة)	20
الفرع الأول : مناقشة الدراسات السابقة	20
الفرع الثاني : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	22
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
تمهيد	26

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة	27
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة	27
الفرع الأول :منهجية و إجراءات الدراسة	27
الفرع الثاني : مجتمع و عينة الدراسة	27
المطلب الثاني : متغيرات و أداة الدراسة	31
الفرع الأول : متغيرات الدراسة	31
الفرع الثاني : أداة الدراسة	31
المبحث الثاني : نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات	33
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة و مناقشتها	33
الفرع الأول : عرض نتائج تحليل عبارات المحور الثاني	33
الفرع الثاني : عرض نتائج تحليل عبارات المحور الثالث	35
المطلب الثاني : اختبار الفرضيات	36
الفرع الأول : إختبار التوزيع الطبيعي (إختبار كالمجروف–سميرنوف)	36
الفرع الثاني : إختبار الفرضية الأولى	37
الفرع الثالث : إختبار الفرضية الثانية	37
الفرع الرابع : إختبار الفرضية الثالثة	38
خلاصة الفصل	39
الخاتمة	41
المراجع	44
الملاحق	49
الفهرس	62